



مكتب
العمل
الدولي
جنيف

التقرير الخامس (٢ ألف)

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم



مؤتمر
العمل
الدولي

الدورة ١٠٤، ٢٠١٥

التقرير الخامس (٢ ألف)

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

البند الخامس من جدول الأعمال

ISBN 978-92-2-629019-8 (print)
ISBN 978-92-2-629020-4 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٥

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland، وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

المحتويات

الصفحة

٧	قائمة المختصرات
١	مقدمة
٥	الردود المتلقاة والتعليقات

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال		
المنظمة الدولية لأصحاب العمل	IOE	المنظمات الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال	ITUC	
الاتحاد العالمي للمهارات والخدمات	UNI	
اتحاد نقابات العمال المستقلة في ألبانيا	BSPSH	ألبانيا
النقابة الوطنية لعمال أنغولا	UNTA-CS	أنغولا
الاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين	CGT-RA	الأرجنتين
مؤتمر عمال الأرجنتين	CTA	
غرفة التجارة والصناعة في أستراليا	ACCI	أستراليا
المجلس الأسترالي لنقابات العمال	ACTU	
الغرفة الاتحادية للعمل	BAK	النمسا
الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين	GFBTU	البحرين
مجلس نقابات العمال الحرة في بنغلاديش	BFTUC	بنغلاديش
تيار التجديد المستقل والتضامن العمالي	CRISOL	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
الاتحاد الوطني للصناعة	CNI	البرازيل
الاتحاد العام للعمال	UGT (Brazil)	
الاتحاد الوطني للمهن الحرة	CNPL	
القوة النقابية	FS	
اتحاد النقابات المستقلة في بلغاريا	CITUB	بلغاريا
المجلس الوطني لأصحاب العمل في بوركينا فاسو	CNPB	بوركينا فاسو
نقابات العمال في بوركينا فاسو	USTB	
اتحاد نقابات العمال في بروندي	COSYBU	بروندي
مؤتمر العمل الكندي	CLC	كندا
اتحاد نقابات العمال الوطنية	CSN	
اتحاد العمال في كيبك	FTQ	
الرابطة الوطنية لأصحاب العمل في كولومبيا	ANDI	كولومبيا
الاتحاد العام للعمل	CGT (Colombia)	
اتحاد عمال كولومبيا	CTC	
الاتحاد المركزي لعمال كولومبيا	CUT	

الاتحاد العام للمنشآت في كوت ديفوار	CGECI	كوت ديفوار
اتحاد أصحاب العمل والصناعيين في قبرص	OEB	قبرص
اتحاد الصناعة في الجمهورية التشيكية	SP CR	الجمهورية التشيكية
اتحاد نقابات العمال في الكونغو	CSC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين	DA	الدانمرك
الجمعية التأزرية لخدمات التضامن	AMUSSOL-CASC	الجمهورية الدومينيكية
الاتحاد المستقل للاتحادات الشعبية	CASC	
الاتحاد الوطني للعمال الدومينيكيين	CNTD	
الاتحاد الوطني للوحدة النقابية	CNUS	
مركز العمال المستقلين في السلفادور	CATS	السلفادور
اتحاد الصناعات الفنلندية	EK	فنلندا
اتحاد نقابات الموظفين المهنيين والأكاديميين في فنلندا	AKAVA	
الاتحاد الفنلندي للمهنيين	STTK	
المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية	SAK	
حركة المنشآت الفرنسية	MEDEF	فرنسا
الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل	CFDT	
الاتحاد العام للعمل - القوة العاملة	CGT-FO	
الاتحاد العام للعمل	CGT (France)	
الاتحاد الألماني لنقابات العمال	DGB	ألمانيا
رابطة أصحاب العمل في غانا	GEA	غانا
مجلس نقابات العمال في غانا	GTUC	
الاتحاد العام لعمال غواتيمالا	CGTG	غواتيمالا
اتحاد العمال في هايتي	CTH	هايتي
الرابطة الديمقراطية لنقابات العمال المستقلة	LIGA	هنغاريا
الاتحاد الآيسلندي للعمل	ASI	آيسلندا
رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص	SEWA	الهند
اتحاد نقابات العمال الحرة في الهند	CFTUI	
نقابة عمال الهند	BMS	
هند مازدور سابها	HMS	
مؤتمر نقابات عموم الهند	AITUC	
المؤتمر الهندي لنقابات العمال الوطنية	INTUC	
الاتحاد الإندونيسي لنقابات عمال الرفاه	KSBSI	إندونيسيا
الاتحاد الإيراني لرابطات أصحاب العمل	ICEA	جمهورية إيران الإسلامية
الاتحاد العام لنقابة العمال	GFWU	العراق
المؤتمر الأيرلندي لنقابات العمال	ICTU	أيرلندا

الاتحاد الإيطالي العام للعمل	CGIL	إيطاليا
اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان	KEIDANREN	اليابان
الاتحاد الياباني لنقابات العمال	JTUC-RENGO	
غرفة صناعة الأردن	JCI	الأردن
الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن	GFJTU	
اتحاد أصحاب العمل في كينيا	FKE	كينيا
الاتحاد الكوري لأصحاب العمل	KEF	جمهورية كوريا
اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا	LBAS	لاتفيا
الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان	FENASOL	لبنان
الاتحاد المسيحي لنقابات عمال مدغشقر	SEKRIMA	مدغشقر
المجلس الوطني لأصحاب العمل في مالي	CNPM	مالي
اتحاد نقابات العمال في مالي	CSTM	
الاتحاد العام لعمال موريتانيا	CGTM	موريتانيا
اتحاد العمال المكسيكيين	CTM	المكسيك
الاتحاد الوطني لعمال المكسيك	UNT	
الاتحاد المكسيكي لغرف الصناعة	CONCAMIN	
اتحاد أصحاب العمل في الجبل الأسود	MEF	الجبل الأسود
اتحاد نقابات العمال في الجبل الأسود	SSCG	
اتحاد نقابات العمال الحرة في الجبل الأسود	UFTUM	
اتحاد أصحاب العمل في ناميبيا	NEF	ناميبيا
الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال	GEFONT	نيبال
اتحاد عموم نيبال لنقابات العمال	ANTUF	
اتحاد نقابات العمال في هولندا	FNV	هولندا
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المسيحيين	CNV	
قطاع الأعمال في نيوزيلندا	Business NZ	نيوزيلندا
اللجنة الوطنية للنقابات في نيكاراغوا	CNMSN	نيكاراغوا
اتحاد المنشآت النرويجية	NHO	النرويج
اتحاد نقابات العمال النرويجي	LO (Norway)	
اتحاد نقابات العمال المهنيين	YS	
اتحاد نقابات المهنيين	UNIO	
الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان	GFOTU	عمان
الاتحاد الوطني لرابطات المنشآت الخاصة	CONFIEP	بيرو
مؤتمر نقابات العمال في الفلبين	TUCP	الفلبين
نقابة "تضامن" المستقلة والمدارة ذاتياً	NSZZ	بولندا
اتحاد الصناعة في البرتغال	CIP	البرتغال

اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال	CCP	
الاتحاد العام للعمال	UGT (Portugal)	
الاتحاد العام للعمال البرتغاليين	CGTP-IN	
الاتحاد الوطني لأصحاب العمل في السنغال	CNES	السنغال
الاتحاد الوطني لعمال السنغال	CNTS	
اللجنة الوطنية للنساء العاملات، التابعة للاتحاد الوطني لعمال السنغال/الاتحاد الوطني لعمال السنغال	CNTS/ComFEM	
الاتحاد الوطني لعمال السنغال/ قوى التغيير	CNTS-FC	
اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً في السنغال	CSA	
الاتحاد الديمقراطي للعمال في السنغال	UDTS	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المستقلة ذاتياً في السنغال	UNSA	
المؤتمر الوطني لنقابات العمال	NTUC	سنغافورة
الاتحاد الإسباني لمنظمات أصحاب العمل	CEOE	إسبانيا
نقابة العمال	USO	
اتحاد نقابات اللجان العمالية	CCOO	
الاتحاد العام للعمال	UGT (Spain)	
الاتحاد السوداني لرجال الأعمال وأصحاب العمل	SBEF	السودان
اتحاد المنشآت السويدية	SN	السويد
اتحاد نقابات العمال السويدية	LO (Sweden)	
اتحاد المستخدمين المهنيين	TCO	
الاتحاد السويدي للرابطات المهنية	SACO	
اتحاد أصحاب العمل السويسريين	UPS	سويسرا
اتحاد النقابات السويسري	USS	
اتحاد نقابات العمال في توغو	CSTT	توغو
الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ترينيداد وتوباغو	ECATT	ترينيداد وتوباغو
مجلس نقابات العمال	TUC	المملكة المتحدة
مجلس الولايات المتحدة لقطاع الأعمال الدولي	USCIB	الولايات المتحدة
الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية	AFL-CIO	
الاتحاد الفنزويلي لغرف التجارة والإنتاج	FEDECAMARAS	جمهورية فنزويلا البوليفارية
الاتحاد الوحيد للعمال غير التابعين في فنزويلا	FUTRAND	
الاتحاد العام لنقابات العمال في اليمن	GFYWTU	اليمن
اتحاد أصحاب العمل في زامبيا	ZFE	زامبيا

مختصرات أخرى

المرأة في العمل غير المنظم: العولمة والتنظيم	WEIGO	
الجمعية الآسيوية بشأن الوصول إلى العدالة القائمة على حقوق الإنسان	HRBA2J-Asia	
المجلس الوطني للعمل	CNT	بلجيكا
مركز العمل المجتمعي	CEDAC	البرازيل
مشروع الزراعة المستدامة <i>Jeunesse Providence Agakura</i>	AGAKURA	بوروندي
المنظمة المعنية بتطوير أبرشية جينيغا	ODAG	بوروندي
الحركة الاجتماعية الثقافية للعمل في هايتي	MOSCTHA	الجمهورية الدومينيكية
الاتحاد الهليني للمهنيين والحرفيين والتجار	GSEVEE	اليونان
رابطة خدمات التعليم والتنمية في المناطق الريفية	AREDS	الهند
الحركة الوطنية للعمال المنزليين	NDWM	
الرابطة النقابية للعمال الريفيين في مقاطعة بنما	AUCPP	بنما
رابطة الفلبين للمتقاعدين بشأن الخدمات المحلية	PALSCON	الفلبين
الشبكة الوطنية للعمال غير النظاميين	HOMENET	
الميثاق الأعظم (الماجنا كارتا) بشأن تحالف القطاع غير المنظم	MAGCAISA	
العمال المسيحيون الشباب في الفلبين	PYCW	
المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل	NEDLAC	جنوب أفريقيا

مقدمة

تضمن جدول أعمال الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٤، بنداً بعنوان تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويمكن العودة في أسس هذا البند إلى عام ٢٠١٣ حينما قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣١٧ (آذار/ مارس ٢٠١٣) أن يدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٤، بغرض إجراء مناقشة مزدوجة تفضي إلى اعتماد توصية مستقلة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.^١ كما وافق على برنامج الفترات المخفضة للمراحل التحضيرية للمناقشة.^٢

وفي إطار التحضيرات لإجراء المناقشة الأولى في ٢٠١٤، أعد المكتب تقريرين هما: التقرير الخامس (١)^٣ والتقرير الخامس (٢).^٤ ودرست لجنة المؤتمر المعنية بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم هذين التقريرين واعتمدت تقريرها الخاص الذي قُدم بدوره إلى الجلسة العامة للمؤتمر فاعتمدته في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. وخلال الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر أيضاً القرار التالي:

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية،

إذ اعتمد تقرير اللجنة المعنية لدراسة البند الخامس من جدول الأعمال،

وإذ أقر بوجه خاص المقترحات من أجل توصية بشأن تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، كاستنتاجات عامة بهدف استشارة الحكومات بشأنها،

يقرر إدراج بند بعنوان "تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، في جدول أعمال دورته العادية المقبلة من أجل إجراء مناقشة ثانية بهدف اعتماد توصية.

وبموجب هذا القرار، وعملاً بالفقرة ٦ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب وأرسل التقرير الخامس (١)^٥ الذي تضمن التوصية المقترحة على أساس الاستنتاجات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثالثة بعد المائة. وقد صيغ النص على أساس المناقشة الأولى التي جرت في المؤتمر، وأخذ في الاعتبار الردود المتلقاة على الاستبيان الوارد في التقرير الخامس (٢).^٦ وعملاً بالفقرة ٦ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي، تم إرسال هذا النص إلى الحكومات بحيث يصلها خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ اختتام دورة المؤتمر الثالثة بعد المائة. وجرياً على ما هو معمول به منذ

^١ مكتب العمل الدولي: محضر جلسات الدورة ٣١٧ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الدورة ٣١٧، جنيف، آذار/ مارس ٢٠١٣، الوثيقة GB.317/PV، الفقرات ٣ و٥ و١٢ و٢٠ و٢١ و٢٢.

^٢ مكتب العمل الدولي: جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي: المسائل المقترحة لجدول أعمال الدورة ١٠٣ (٢٠١٤) وما بعد المؤتمر، مجلس الإدارة، الدورة ٣١٧، جنيف، آذار/ مارس ٢٠١٣، الوثيقة GB.317/INS/2(Rev.) والوثيقة GB.317/PV، مرجع سابق، الفقرة ٢٥.

^٣ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

^٤ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (٢)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

^٥ مكتب العمل الدولي: تقرير لجنة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم، في محضر الأعمال المؤقت رقم ١١ (مراجع)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤، ومحضر الأعمال المؤقت رقم ١٦، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

^٦ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥.

^٧ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (٢)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

عام ١٩٨٨، أرسل كامل تقرير اللجنة المعنية بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم، التي عينها المؤتمر لدراسة هذا البند، إلى الدول الأعضاء، مع محضر المناقشة التي عُقدت في جلسة المؤتمر العامة.^٨

وفي أعقاب نشر التقرير الخامس (١)،^٩ وعملاً بالفقرة ٦ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، دعت الحكومات إلى أن ترسل، بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أي تعديلاتٍ تقترحها أو أي تعليقات ترغب في إبدائها، بحيث يتسلمها المكتب في موعدٍ لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ على أبعد تقدير. كما دعت الحكومات إلى أن تبلغ المكتب، في التاريخ نفسه، ما إذا كانت ترى في النص المقترح أساساً مرضياً يستند إليه المؤتمر خلال المناقشة في دورته الرابعة بعد المائة (حزيران/ يونيو ٢٠١٥) وإلى أن تذكر المنظمات التي استشارتها. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المشاورات مطلوبة أيضاً بموجب المادة ٥(١)(أ) من اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)، بالنسبة إلى البلدان التي صدقت على هذه الاتفاقية. وينبغي أن تتجلى نتائج المشاورات في ردود الحكومات.

ووقت إعداد هذا التقرير، كان المكتب قد تلقى ردوداً من الهيئات المكونة من ٩٤ دولةً عضواً، بما فيها حكومات الدول الأعضاء التالية البالغة ٦٧ دولةً عضواً: الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، الصين، كولومبيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، اكوادور، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، جمهورية كوريا، فيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، موريشيوس، المكسيك، جمهورية مولدوفا، الجبل الأسود، ناميبيا، هولندا، النيجر، النرويج، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا، زامبابوي.

وأفادت معظم الحكومات أن ردودها صيغت بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وأدرجت بعض هذه الحكومات في ردودها آراء هذه المنظمات بشأن نقاط معينة، فيما أرسلت ٣٦ منظمة من منظمات أصحاب العمل و٩٣ منظمة من منظمات العمال ملاحظاتها بشكل منفصل. وفي بعض الحالات، تم تلقي الردود مباشرة من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. كما أرسل الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأصحاب العمل الردود على نحو ما قام به عددٌ من الهيئات الثلاثية الوطنية، بما فيها CNT (بلجيكا) واللجنة الثلاثية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية (العراق) والمجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل (جنوب أفريقيا).

ووردت ردود من عدد من أصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني، بما فيها AGAKURA، AREDS، NDWM، MOSCTHA، MAGCAISA، HRBA2J-Asia، HOMENET، GSEVEE، CEDAC، AUCPP، WIEGO، UNI، PYCW، PALSCON، ODAG. وقد أخذت ردود هذه الهيئات في الاعتبار ولكنها لم تدرج في هذا التقرير.

وحرصاً على ضمان أن يكون النصان الإنكليزي والفرنسي للتوصية المقترحة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، متاحين للحكومات في المهلة الزمنية المحددة في الفقرة ٧ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، جرى نشر التقرير الخامس (٢) في مجلدين. وقد وضع هذا التقرير (التقرير الخامس (٢) ألف)) على أساس الردود المتلقاة من الحكومات ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ويتضمن النقاط الأساسية التي وردت في ملاحظاتها. وهو ينقسم إلى جزئين: يشمل الجزء الأول تعليقات ذات طابع عام، في حين يتضمن الجزء الثاني ملاحظات الهيئات المكونة بشأن أحكام محددة ترد في التوصية المقترحة. وتضمنت بعض الردود معلومات هامة ومفيدة بشأن سياقات وطنية محددة؛ ورغم أن هذه المعلومات مفيدة جداً لعمل المكتب، إلا أنها لا ترد في هذا التقرير، ولكن استُثير بها في الإرشادات الواردة في التوصية المقترحة.

ونظراً إلى تقييد طول تقارير المؤتمر، لم ترد الردود كاملة وتم تجميع المقترحات المتشابهة ولم ترد التعليقات التي تؤيد النص الحالي دون إضافة أي نقاط أخرى. وفي الحالات التي لم يكن لإحدى الهيئات المكونة، سواء الحكومات أو منظمات أصحاب العمل أو منظمات العمال، أية تعليقات بشأن فقرات محددة، لم يتم الإبقاء على الحيز المخصص لتعليقاتها. وشارك العديد من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بما فيها المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، في تقديم ملاحظات مماثلة أو مشابهة على العديد من الأحكام الواردة في التوصية المقترحة. ويرد ملخص عن الملاحظات على شكل رد موحد. ومنظمات العمال التي شاركت في هذا الصدد هي التالية: AFL-CIO، ACTU،

^٨ مكتب العمل الدولي: تقرير لجنة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم، مرجع سابق؛ ومحضر الأعمال المؤقت رقم ١٦، مرجع سابق.

^٩ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥ (نشر في عام ٢٠١٤).

،CGT (Colombia) ،CGIL ،CFDT ،CCOO ،CASC ،BMS ،BFTUC ،ASI ،ANTUF ،AKAVA ،CRISOL ،CNV ،CNUS ،CNTS/ComFEM ،CNTD ،CNMSN ،CLC ،CITUB ،CGTM ،CGTG ،GEFONT ،FTQ ،FS ،FNV ،FENASOL ،DGB ،CUT ،CTM ،CTC ،CTA ،CSTM ،CSN ،CSC ،JTUC-RENGO ،INTUC ،ICTU ،HMS ،GTUC ،GFYWTU ،GFWU ،GFOTU ،GFJTU ،GFBTU ،SAK ،SACO ،NTUC ،NSZZ ،LO (Sweden) ،LO (Norway) ،LIGA ،LBAS ،KSBSI ،USS ،USO ،UNTA-CS ،UNIO ،UGT (Spain) ،TUCP ،TUC ،TCO ،STTK ،SEWA ،CIP ،CEOC ،Business NZ ،ANDI ،Y.S. وشاركت منظمات أصحاب العمل التالية في إبداء الملاحظات: ،USTB ،ZFE ،USCIB ،SN ،OEB ،NHO ،MEF ،MEDEF ،KEIDANREN ،GEA ،FKE ،DA ،CNPB ،CNI واتبعت معظم التعليقات على نحو وثيق هيكل نص التوصية المقترحة وحددت أجزاء النص التي أحالت إليها. لكن في الحالات التي لم يحدث فيها ذلك، أحال المكتب، قدر المستطاع، الملاحظات إلى أجزاء التقرير المقابلة لها.

ويحتوي التقرير الخامس (٢ باء) ثنائي اللغات على النسختين الإنكليزية والفرنسية للنص المقترح للتوصية بصيغتها المعدلة في ضوء الملاحظات التي قدمتها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ولأسباب المبينة في تعليقات المكتب.

كما أدخلت على الصياغة تغييرات طفيفة، لاسيما لضمان التوافق التام فيما بين صيغتي الصك المقترح. وفي حال قرر المؤتمر ذلك، سيكون هذان النصان أساساً تستند إليه المناقشة الثانية خلال الدورة الرابعة بعد المائة (حزيران/يونيه ٢٠١٥)، بهدف وضع صك جديد بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الحكومات وجل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التي أرسلت ردودها، رحبت بالتغييرات التي يقترحها المكتب، بما فيها العناصر الإضافية المدرجة عقب المناقشة العامة الأولى. وقد أعربت عن ارتياحها للجهود الرامية إلى تقديم نص معزز وأكثر اتساقاً ووضوحاً. وهي تعتبر ذلك أساساً مرضياً لإجراء المزيد من المناقشة خلال الدورة ١٠٤ للمؤتمر.

الردود المتلقاة والتعليقات

١ - ملاحظات عامة

الحكومات

أرمينيا. تقدر الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في العملية وتشدد على أنّ المعيار الجديد سيلعب دوراً مهماً في تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

أستراليا. يمكن أن تقدم التوصية المقترحة المزيد من الإرشاد الملموس وأمثلة عن أفضل الممارسات للدول الأعضاء، للنظر في اتخاذ إجراءات للانتقال إلى اقتصادات تتسم بمزيد من السمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب منظمة العمل الدولية في إضافة توصية إلى الدول الأعضاء بشأن إبداء تعليقات كمية لخفض حجم القوى العاملة في الاقتصاد غير المنظم، مستكملة بذلك الجهود التي تبذلها مجموعة العشرين هذا العام والبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

النمسا. تقدر الهيكل الواضح للمضمون وإعادة تنظيمه على نحو جيد؛ حتى في الاقتصادات المتقدمة ذات درجة عالية من السمة المنظمة، سيكون من الصعب التوصل إلى نطاق التطبيق والتغطية المنشودين (العاملون لحسابهم الخاص وعمال الكفاف وغير العاملين للحساب الخاص).

بلجيكا. تود أن تشكر منظمة العمل الدولية على العمل المهم الذي تؤديه والذي يقدم صكاً مهيكلًا وواضحاً في مفاهيمه وفي الأهداف المنشودة.

بوركنيا فاسو. يقدم النص المقترح أساساً مرضياً لإجراء المناقشة الثانية، بيد أنه ينبغي أن يتضمن عناصر تلزم الدول الأعضاء على التشديد على استئارة ووعي العاملين في الاقتصاد غير المنظم وتدريبهم.

الصين. سيتحول الاقتصاد غير المنظم جراء التحسين الذي سيطرأ على القوانين واللوائح. ومن شأن التحول الهيكلي وتحرير التجارة واللامركزية أن تحبذ تطور الاقتصاد غير المنظم.

كوادور. التوصية المقترحة صك قيم سوف يسهم في تنفيذ السياسات من أجل تحسين ظروف عمالة الناس في هذا القطاع.

ألمانيا. تعرب الحكومة عن امتنانها للجهود التي يبذلها المكتب. وتوفر المسودة الحالية أساساً جيداً للمناقشة القادمة. وتؤيد الحكومة بقوة هذه التوصية المقترحة وهي مقتنعة بأنها ستساعد الكثير من الناس في كافة أنحاء العالم.

هنغاريا. تقدر الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتقديم توصية مقترحة واضحة ومتسقة إلى الدول الأعضاء عقب المناقشة التي جرت في عام ٢٠١٤. وسوف يكون ذلك بمثابة ركيزة جيدة لنشاط وضع المعايير في العام القادم. وفي حين أنّ التحدي الكبير الذي كان مطروحاً أمام مناقشة عام ٢٠١٤ تجلّى في مختلف التفسيرات التي ارتدتها المصطلحات، لا تزال التعاريف الواردة في التوصية المقترحة غير قادرة على إعطاء وصف واضح للفئات المحددة.

المكسيك، ناميبيا، هولندا، بيرو، زمبابوي. يوفر النص المقترح أساساً مرضياً للمناقشة الثانية التي سيجريها المؤتمر.

النرويج. ترحب بالتغييرات وتعتبر النص منطقياً جداً وتشكر المكتب للتقرير المجدي جداً الذي أعده. وتشمل الشواغل التوصيات التي تعتبرها طويلة ومتكررة.

الاتحاد الروسي. يقدر تمام التقدير العمل المضطلع به لوضع معيار جديد لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، يستند إلى المبادئ الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، باعتباره خطوة مهمة نحو تعزيز العمل اللائق.

السنغال. تؤيد حكومة السنغال بشكل عام التوصية التي يقترحها المكتب وتعتبر أنّ النص المقترح يقدم أساساً مرضياً للمناقشة الثانية التي ستجري في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

السويد. التوصية المقترحة مرضية بالنسبة إلى الموضوع المزمع معالجته خلال الدورة ١٠٤ للمؤتمر. وترى اللجنة أنه من المهم أن يتجلى برنامج العمل اللائق بشكل واضح في التوصية المقترحة.

سويسرا/ عند إجراء المناقشة العامة الثانية، من المهم أن تبقى الهيئات المكونة في ذهنها أنه ينبغي لهذا النص المقترح أن يبقى مرجعاً سهلاً وتشغيلياً وعملياً.

المملكة المتحدة. ترحب تمام الترحيب بالتغييرات المشار إليها في التقرير والرامية إلى جعل التوصية المقترحة أكثر وضوحاً. وتتبع المملكة المتحدة نهجاً "خفيفاً ومتساوياً" إزاء تنظيم العمالة من أجل توفير مستوى الحماية الاجتماعية المطلوب من دون تحميل قطاعات الأعمال أعباء باهظة التكلفة.

الولايات المتحدة. ترحب حكومة الولايات المتحدة بالتغييرات المفيدة والبارزة جداً المدخلة على التوصية المقترحة. وترحب على وجه الخصوص بإعادة تنظيم وتعزيز النص. غير أنها تشعر بأن إجراء المزيد من التغييرات الجوهرية يمكن أن يجعل التوصية المقترحة أكثر متانة. وتعتقد أن الهدف العام لهذه التوصية المقترحة ينبغي أن يكون توفير الإرشاد المفيد والعملي للدول الأعضاء بشأن كيفية نقل العمال وأصحاب العمل من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

أصحاب العمل

رد موحد. إن التوصية المقترحة التي أعاد المكتب صياغتها مع مراعاة الاستنتاجات المعتمدة خلال المناقشة الأولى تشكل أساساً جيداً للمناقشة الثانية. وتقدر مجموعة أصحاب العمل الجهود التي يبذلها المكتب لإعادة ترتيب النص وإدخال تعديلات على العناوين لضمان أن يتسم النص بهيكلية أكثر منطقية. كما تؤيد المجموعة جهود المكتب في اقتراح تدابير سياسية رئيسية ترمي إلى تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، من قبيل التدابير المتعلقة بتقديم المساعدة في عملية إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدراج التدابير السياسية لتعزيز العمالة المنظمة. ورغم أن هذه التدابير لا تقطع شوطاً كبيراً، إلا أن مجموعة أصحاب العمل تعتقد أنه يمكن تعزيزها حتى تكون الوثيقة أكثر توازناً. والنص بصيغته الحالية يمنح المزيد من الأهمية لحقوق العمال في الوقت الذي يجب أن يركز فيه أكثر على تدابير محددة لدعم إضفاء السمة المنظمة على المنشآت.

العمال

رد موحد. توفر التوصية المقترحة أساساً مرضياً يمكن الاستناد إليه في استهلال المفاوضات بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وهي تزودنا بعناصر مهمة للتصدي للشواغل الأساسية التي تهمنا. نص التوصية المقترحة طويل ويحتاج إلى تعديل ليكون أكثر اقتضاباً. وينبغي أن تكون اللغة متسقة مع أسلوب الصياغة الموصى به في المكتب. وبشكل عام، ينبغي تغيير عبارة "يجوز" إلى عبارة "ينبغي"؛ وينبغي تجنب استخدام عبارة "حسب مقتضى الحال" أو عبارة "وفقاً للمعايير الوطنية"، بما أن مثل تلك العبارات ترتبط بشكل التوصية. كما توصي مجموعة العمال باستخدام عبارة "الاقتصاد غير المنظم" بدلاً من "السمة غير المنظمة" وعبارة "الاقتصاد المنظم" بدلاً من "السمة المنظمة" في كامل النص تجنباً لحالات اللغظ المحتملة.

تعليق المكتب

إن كافة الحكومات وجيل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التي أرسلت ردودها اعتبرت أن النص المقترح للتوصية يوفر أساساً مرضياً للمناقشة الثانية. وبسلم المكتب بأن الغالبية الكبرى من الردود قدرت إعادة تنظيم النص ورحبت بذلك. وقدم العديد من المجيبين مقترحات بعينها لتحسين النص الذي سيرد فيما يلي. وأشارت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والعديد من الحكومات إلى أن النص المقترح طويل جداً وينبغي تصحيحه. والتعليقات التي أعربت عنها منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمقترحات التي تقدمت بها بشأن النص المقترح، تسلط الضوء على ضرورة إيجاد نهج متوازن بين حقوق العمال وتدابير محددة لدعم عملية إضفاء السمة المنظمة على المنشآت.

وشددت عدة ردود بشأن مختلف الفقرات على ضرورة إضافة عبارة "وفقاً للظروف الوطنية" أو عبارة مشابهة لها. لكن هذه الردود لم ترد في هذا التقرير، ولكن استُثير بها في الإرشادات الواردة في النص المقترح، في الفقرة ١٦ من الديباجة والفقرة ٧(ب) من القسم المعنون "المبادئ التوجيهية"، والتي تنطبق على كافة النص المقترح.

واقترحت عدة ردود تعميم وتبسيط مختلف الصيغ المستخدمة، من قبيل "الانتقال إلى السمة المنظمة" و"السمة المنظمة" و"الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم" في كافة النص المقترح. وقد استخدم المكتب الصيغة "الانتقال إلى الاقتصاد المنظم" في جميع فقرات النص المقترح، حينما كان ذلك مهماً وذا جدوى.

ولجعل نسق النص المقترح متسقاً مع نسق صكوك منظمة العمل الدولية، قام المكتب، حينما كان ذلك مجدداً وملائماً، بتحويل الفقرات الفرعية إلى فقرات في النص الوارد في التقرير الخامس (٢ باء). ونتيجة لذلك، تغير ترقيم الفقرات في النص المقترح مقارنة بالنص الوارد في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥. وترد فيما يلي الردود المتلقاة وتعليقات المكتب، وفقاً للهيكلية الجديدة وترقيم فقرات النص الوارد في التقرير الخامس (٢ باء).

٢- ملاحظات على التوصية المقترحة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم^{١٠}

الديباجة

الحكومات

بلجيكا، كندا، هنغاريا، إيطاليا، ليتوانيا، هولندا، النرويج، بولندا، جنوب أفريقيا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة. الديباجة طويلة جداً ولا بد من جعلها أكثر اقتضاباً. واقتُرحت بعض الحكومات (بلجيكا، كندا، هنغاريا، هولندا، بولندا) نقل الإحالات إلى صكوك منظمة العمل الدولية واستنتاجات وقرارات مؤتمر العمل الدولي والصكوك الأخرى إلى الملحق. وأشارت كندا إلى أنه بما أن القسم المعني بالمبادئ التوجيهية يتناول العديد من المفاهيم نفسها الواردة في الديباجة، ينبغي حذف الفقرات المشابهة والواردة في الديباجة. بالإضافة إلى ذلك، من المقترح تجنب الفقرات التي تتضمن قوائم متكررة، إذ قد تترك هذه القوائم، على نحو غير مقصود، مجموعة مستضعفة بعينها، ولأن هذه المجموعات يمكن أن تتغير مع مرور الوقت.

بلجيكا. الإبقاء على الإشارة الواضحة إلى الصكوك المعنية بالضمان الاجتماعي ولاسيما التوصية رقم ٢٠٢، سواء في الديباجة أو في الملحق وإدراج إشارة إلى بروتوكول الاتفاقية رقم ٢٩ والتوصية رقم ٢٠٣ اللذين اعتمدهما مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة بعد المائة.

اليونان. لا تعارض المقترح المحتمل بشأن تقصير نص الديباجة، علماً أنها ترى أن طول الديباجة يعكس الجهود الحثيثة للتعاون بين الدول التي تمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادي والتنمية المؤسسية في مجال حقوق العمال وبين الشركاء الاجتماعيين الذين يدافعون عن المصالح الاجتماعية المتنازعة.

جمهورية إيران الإسلامية. إضافة فقرة في الديباجة لتقرأ: "وإذ يذكر بالقرار بشأن إحصاءات العمل والاستخدام ونقص استخدام اليد العاملة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل (٢٠١٣) وبالقرار بشأن إحصاءات العمالة في القطاع غير المنظم، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل وبالمبادئ التوجيهية بشأن التعريف الإحصائي للعمالة غير المنظمة، التي وافق عليها المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل".

البرتغال. بالرغم من طول الديباجة، المتوقع تقصيرها، يُعتبر من الضروري الإبقاء على مفهوم الفقرة ١٦ من الديباجة.

السنغال. نقترح أن يُذكر في الديباجة أن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ينبغي أن يكون تدريجياً وغير فوري، مع مراعاة مختلف الظروف الوطنية.

سويسرا. من الأنسب أن تتضمن التوصية حكماً عاماً يعترف بأن السياسات واللوائح حيز النفاذ ينبغي ألا تستحدث أية حوافز للجوء إلى العمل في القطاع غير المنظم.

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي تقصير الديباجة. وهي تتضمن الكثير من الإحالات إلى معايير العمل الدولية الواردة أيضاً في الملحق. وينبغي استخدام الديباجة لوضع سياق المناقشة بشأن الاقتصاد غير المنظم، من خلال الإشارة إلى عواقب انتشار السمة غير المنظمة وضرورة اتخاذ الإجراءات لتسهيل عملية الانتقال، وهو ما تسعى التوصية إليه.

Business NZ. من الممكن تقصير طول الديباجة بحذف الفقرات ٧ إلى ١٢ في الديباجة.

العمال

رد موحد. إننا نؤيد الصيغة الحالية للفقرات ٢ و٣ و٥ و٧ و١٤ و٢٠ من الديباجة.

CNTS، CNTS/FC، CSA، UDTS، UNSAS. إضافة فقرة أخرى في الديباجة تقرأ: "وإذ يدرك الشواغل والتحديات التي يطرحها أثر وأهمية الاقتصاد غير المنظم في العديد من البلدان النامية وحتى في بعض البلدان المتقدمة." UGT (البرتغال). ينبغي التركيز بشكل أكبر على الإدارة السديدة في الديباجة.

^{١٠} كما ترد في منظمة العمل الدولية: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥.

تعليق المكتب

أشارت حكومات عديدة ومنظمات أصحاب العمل إلى أنّ الديباجة طويلة جداً وأنه ينبغي تقصيرها، على نحو التعليق الذي أبداه المكتب في التقرير السابق. واقترحت حكومات ومنظمات أصحاب عمل عديدة طرائق مختلفة لتقصير الديباجة. واقترحت كندا والولايات المتحدة، مثلاً، تجنب القوائم التعدادية لتحسين قراءة التوصية المقترحة وتقليص طولها. كما اقترح الكثير من الحكومات الأخرى حذف بعض الفقرات في الديباجة و/ أو دمج البعض منها. وشددت حكومات عديدة ومنظمات أصحاب العمل على أنّه بما أنّ صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة واردة أصلاً في الملحق، قد يتخذ قرار بشأن إدراجها إما في الديباجة أو في الملحق. واقترحت تعليقات أخرى إضافة فقرات في الديباجة. ويلاحظ المكتب أنه بما أنّ المقترحات المحددة بشأن تقصير الديباجة لا تتلاقى، فإنه سيحيل إلى اللجنة اتخاذ القرار النهائي بشأن ضرورة وطرائق تقليص الديباجة.

الفقرة ٢ من الديباجة

الحكومات

بلجيكا. إضافة عبارة "والهيكلية" بعد "والبيئية". يمكن أن تفضي السمة غير المنظمة إلى تغييرات هيكلية ويمكن أن تؤدي السياسات الهيكلية دوراً مهماً في تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

كولومبيا. الإشارة أيضاً إلى أنّ السمة غير المنظمة تخفض النمو والاستقرار والقدرة التنافسية وتؤثر على آفاق الأجيال القادمة.

جنوب أفريقيا. كافة التغييرات مقبولة ما عدا حذف عبارة "وهيكلية". ينبغي الإبقاء على هذه العبارة.

الولايات المتحدة. حذف عبارة "في جميع جوانبه" وعبارة "and" قبل "decent working" وعبارة "and" قبل "the rule of" في النص الإنكليزي، وحذف نهاية الجملة بعد "ونطاق عمل الحكومة"، تجنباً لأن تكون مغرقة في الوصف أو جملة لا نهاية لها.

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي حذف جملة "ونطاق عمل الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣ من الديباجة

الحكومات

كولومبيا. لا تنطبق جملة "لا بخيار منهم" على الدوام، إذ يختار بعض العمال والمنشآت السمة غير المنظمة.

سويسرا. إضافة جملة "علماً أنه تمت الإشارة إلى سلوكيات تعسفية" في النهاية.

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٤ من الديباجة

الحكومات

الأرجنتين. إدراج "كلياً أو جزئياً" بعد "تعمل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٥ من الديباجة

الحكومات

النرويج. حذف هذه الفقرة من الديباجة نظراً إلى أنها ترد أصلاً في الفقرة ٢ من الديباجة.

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "إنكار" بعبارة "نقص".

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٦ من الديباجة

الحكومات

الأرجنتين. إدراج "أو الأجور" بعد "الدخل".

غواتيمالا. ينبغي وصف خصائص النشاط في الاقتصاد غير المنظم بشكل أكثر تفصيلاً، مثلاً انعدام التيقن القانوني بشأن امتلاك الأرض أو غير ذلك من الملكية.

إندونيسيا. حذف عبارة "and" بعد "low income" في النص الإنكليزي وإضافة عبارة "والافتقار إلى الحماية" بعد "وانخفاض الإنتاجية".

ناميبيا. هناك ما يكفي من أدلة تتصدى للدعاء المذكور بشأن انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد غير المنظم.

الولايات المتحدة. حذف الفقرة في الديباجة باعتبار أنّ الفقرة السابقة تعترف بأنّ مواطن العجز في العمل اللائق متفشية في الاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

ICEA: قد لا يسري انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل على بعض المنشآت غير المنظمة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٧ من الديباجة

الحكومات

الأرجنتين. لا نوافق على التغيير المجرى في الفقرة ٧ من الديباجة. والفكرة وراء تحديد "مجموعات مستضعفة أخرى" كانت لإفساح المجال أمام المجموعات الشديدة الاستضعاف من غير تلك المذكورة في الوثيقة.

كندا. حذف هذه الفقرة إذ أنها مزدوجة مع الفقرة ١١٧.

غواتيمالا. إعادة إدماج "وغيرهم من الفئات المستضعفة بوجه خاص" بعد "المعوقين" وإضافة "المناطق الحضرية" تليها "المناطق الريفية".

الهند. حذف عبارة "والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز".

بولندا. حذف هذه الفقرة من الديباجة إذ تشكل تلك المجموعات المستضعفة كافة المجتمع تقريباً.

ترينيداد وتوباغو. من الأفضل عدم إدراج قائمة بالمجموعات المستضعفة المحددة.

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

CNPL. ينبغي إضافة العمال المنزليين ومزارعي الكفاف إلى قائمة المجموعات المستضعفة.

SEWA. ينبغي إضافة العمال المنزليين ومزارعي الكفاف والعاملين في منازلهم إلى قائمة المجموعات المستضعفة.

تعليق المكتب

يسترعي المكتب الانتباه إلى التعليقات التي تشير إلى أنّ القوائم التكرارية للمجموعات المستضعفة تنطوي على احتمال استبعاد بعض الفئات عن غير قصد أو عدم إظهار أنّ تشكيل المجموعات المستضعفة قد يتغير مع مرور الوقت.

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله؛ باستثناء إعادة صياغة طفيفة (الاستعاضة عن عبارة "والعمال الأكبر سناً" بعبارة "والمسنين" لاتساق النص مع نص الفقرة ٧ "١").

الفقرة ٩ من الديباجة

الحكومات

بلغاريا، توغو. نظراً إلى وجود صكوك أخرى لمنظمة العمل الدولية تنسم بالأهمية نفسها ولكنها غير مأخوذة بالاعتبار، أضاف المشاركون الصكوك التالية إلى القائمة: التوصية رقم ١٣٥ والاتفاقيات ذات الأرقام ٨١ و١٠٢ و١٢٩ و١٣١ و١٧٧ و١٨٣ و١٨٩.

البرازيل. إدراج الاتفاقيتين رقم ٨١ ورقم ١٢٩ في قائمة الاتفاقيات ذات الصلة، إلى جانب صكوك أخرى تتعلق بتفتيش العمل.

كندا. حذف الفقرة في الديباجة بما أنّ جميع معايير العمل الدولية مدرجة في الملحق ومشار إليها في الفقرة ٧ "ز".

النرويج. تغيير الجملة لتقرأ "وإذ يؤكد من جديد جدوى معايير العمل الدولية" مع الإشارة إلى الملحق، في حال تم الإبقاء عليه. وهناك اقتراح بإضافة اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١).

الفلبين. إدراج اتفاقيات تتعلق بالسلامة والصحة المهنتين بعد اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢).

جنوب أفريقيا. الإشارة إلى الاتفاقيات الأساسية والبروتوكولات كافية ومن غير الضروري سرد قائمة بها. غير أنه ينبغي الإبقاء على الإشارة إلى الصكوك الأخرى.

الولايات المتحدة. حذف الإشارة إلى المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، المذكورة في الفقرة السابقة من الديباجة والمتكررة على امتداد النص. يمكن سردها في الملحق عند الضرورة. وينبغي عدم تفسير ذلك على أنّ الحكومة لا تؤيد كلياً المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما أننا نسعى إلى إعداد توصية مقتضبة ومفيدة من دون أن تكون تكرارية.

العمال

رد موحد. إلى جانب الصكوك الواردة في القائمة، ينبغي إدراج الصكوك التالية لمنظمة العمل الدولية: اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩) واتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) وتوصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥) واتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧) واتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣) واتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩).

UGT (إسبانيا). ينبغي إضافة اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧) واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣).

تعليق المكتب

وفقاً لتعليق المكتب الوارد في الملاحظات العامة، اقترحت بعض الردود تقصير و/أو توحيد قائمة الصكوك والإشارة إلى الملحق لمزيد من التفاصيل، في حين اقترحت ردود أخرى إدراج صكوك إضافية في الديباجة. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى الشواغل المعرب عنها بشأن طول الديباجة وإلى الإشارة إلى كافة الصكوك المقترحة في الملحق. وعليه، تبقى هذه الفقرة من الديباجة على حالها ويعود إلى اللجنة قرار تقليص الديباجة وكيفية القيام بذلك.

الفقرة ١١ من الديباجة

الحكومات

النرويج. حذف الفقرة ونقلها إلى الملحق.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٢ من الديباجة

الحكومات

النرويج، الولايات المتحدة. نقل الفقرتين ١٢ و ١٣ من الديباجة إلى الملحق.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يسري التعليق نفسه المتاح بشأن الفقرة السابقة من الديباجة ويبقى النص على حاله.

الفقرة ١٤ من الديباجة

الحكومات

الأرجنتين. دمج الفقرتين ١٤ و ١٥ من الديباجة في فقرة واحدة تشمل الهدفين: "وإذ يؤكد أنّ النهوض بالعمل اللائق وتحقيق التنمية الشاملة هدفان أساسيان للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم".

ناميبيا. لقد خاب أمل الحكومة لقراءة هدف واحد، كما لو كان الهدف المذكور يرجح على كافة الأهداف الأخرى.

النرويج. حذف الفقرة لأنها ترد في الفقرة الثانية من الديباجة.

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٥ من الديباجة

الحكومات

كندا، النرويج. حذف هذه الفقرة إذ أنه أشير إليها أصلاً في الفقرة ٢ من الديباجة.

غواتيمالا. بما أن "التنمية الشاملة" مصطلح واسع، من المقترح إدراج حكم يتمشى مع المادة ٣ (ج) من الاتفاقية رقم ١٨٢ يقرأ كما يلي: "[كما تعرفه] نصوص التشريعات الوطنية والدولية".

الهند. استبدال جملة "أساسي لتحقيق" بجملة "أحد المكونات الأساسية لتحقيق".

أصحاب العمل

MEF. ينبغي إضافة عبارة "والمستدامة" بعد عبارة "الشاملة".

العمال

رد موحد. إن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم أساسي لتحقيق أكثر من التنمية الشاملة، وينبغي أن تكون الصيغة متسقة مع الفقرة ٢ من الاستنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعين (٢٠٠٢). وينبغي تعديل هذه الفقرة من الديباجة لتقرأ كما يلي: "وإذ يؤكد من جديد أن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٦ من الديباجة

الحكومات

الهند. إضافة الجملة التالية "من حيث تعريفه وتشكيله وهيكلته" في النهاية.

المكسيك. إضافة "ظروف العمال والوحدات الاقتصادية المشاركة في" بعد "بالتنوع الكبير في".

الولايات المتحدة. حذف الفقرة. لا تعارض على ما سبق وفي الوقت الذي ترى فيه أنه يتسم بالدقة، تشعر أنه يعيد ما ذكر في السابق.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٧ من الديباجة

الحكومات

كولومبيا. ينبغي كذلك الإشارة إلى الأسباب من قبيل: النمو الاقتصادي من دون إطار مؤسسي للعمالة الجيدة وظروف العمل والطلب على اليد العاملة والإدماج المنتج الموجه نحو الأسواق الخارجية والعولمة وتدابير مرونة سوق العمل والجوانب الثقافية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٨ من الديباجة

الحكومات

كندا. حذف الفقرة. مكررة في الفقرة ٧ (ي).

كولومبيا. ناهيك أيضاً عن الزيادة من حيث الدخل للدولة العضو من خلال دفع الضرائب، بالإضافة إلى سيناريوهات وديناميات تضفي الكرامة على هذه الوظائف.

كينيا. إعادة صياغة الفقرة ١٨ من الديباجة بعد عبارة "بإمكانيات".

الولايات المتحدة. حذف الفقرة لأنها مكررة في الفقرة ٧ (ي).

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي حذف عبارة "بعض".

ANDI. الاستعاضة بالجملة التالية "هناك إمكانيات جوهرية في تنظيم المشاريع والابتكار والدينامية في الاقتصاد غير المنظم ينبغي تعزيزها للتمكن من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٩ من الديباجة

الحكومات

كندا. ينبغي حذف عبارة "عاجلة و".

إندونيسيا. الاستعاضة عن عبارة "عاجلة" بعبارة "مناسبة" وإضافة عبارة "تدرجياً" بعد "الاقتصاد المنظم".

أصحاب العمل

ANDI. إدراج إشارة إلى أنه ينبغي للتدابير أن تكون قابلة للاستمرار مالياً لضمان استدامة نظم الضمان الاجتماعي.

العمال

SEWA. إضافة في نهاية الجملة ما يلي " ... مع مراعاة أن ذلك لا يشكل حدثاً بل عملية متواصلة يجري من خلالها إدماج العمال غير المنظمين والوحدات الاقتصادية غير المنظمة في الاقتصاد المنظم على نحو تدريجي".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٢٠ من الدباجة

الحكومات

كولومبيا. التدابير التي ينبغي أن تكون قابلة للاستمرار مالياً والتي تضمن استدامة نظم الضمان الاجتماعي. وينبغي تحديد مجالات أو مجموعات الاقتصاد غير المنظم في المدن الرئيسية في البلاد، بهدف توفير التعليم والدعم لأصحاب العمل غير المنظمين في انتقالهم إلى السمة المنظمة.

الهند. الاستعاضة عن عبارة "تضطلع" بعبارة "يمكن أن تضطلع".

جنوب أفريقيا. إضافة "الحكومات" إلى "منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال".

أصحاب العمل

رد موحد. إضافة عبارة "يمكن أن" بعد "منظمات العمال".

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية مجدية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

أولاً - الأهداف ونطاق التطبيق

الفقرة ١ (الاستهلال)

الحكومات

النمسا. يكون مقترح المكتب مقبولاً إذا أُجريت التغييرات في الفقرتين ٧ (أ) و (ب) كما يرد في التعليقات بشأن الفقرتين الفرعيتين المشار إليهما.

بلغاريا، توغو. إضافة الفقرة الفرعية التالية: "تعزير واحترام وتطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بالإضافة إلى اللوائح ذات الصلة المطبقة على الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير المنظم".

كولومبيا. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تحدد وتصمم العمل المنظم بمزيد من التفاصيل، بما أن ذلك يسهل صياغة السياسات والبرامج والمشاريع، وإلا يكون الإطار المفهومي محدوداً من حيث نطاق التطبيق ويفتقر إلى نتائج وتأثيرات واضحة.

العمال

رد موحد. إن القائمة المقترحة للأهداف والواردة في الفقرة ١ غير كاملة. ولا بد من تحديد حماية حقوق العمال في الاقتصاد غير المنظم تحديداً ووضوحاً كهدف قائم بذاته في هذه التوصية. وتحديد حماية العاملين في الاقتصاد غير المنظم كهدف لوضع المعايير الحالية مترسخ في استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢ بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم (الفقرات ١ و ٩ و ٣٧ (ب)). وينبغي إضافة فقرة فرعية جديدة تقرأ كما يلي: "تعزير واحترام وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بالإضافة إلى المعايير المعنية ذات الصلة بالأشخاص العاملين في الاقتصاد غير المنظم".

SEWA. إضافة هدف واحد يقرأ كالتالي: "المحافظة على سبل العيش وضمان عدم القضاء عليها خلال عملية تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم".

تعليق المكتب

اقترحت منظمات عمال عديدة وحكومتان إضافة هدف آخر يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل مشمولة في الفقرتين ٩ و ١٠ من الديباجة وفي الفقرة ٧(و) من القسم ثانياً (المبادئ التوجيهية) وفي الفقرة ١٦ من القسم خامساً (الحقوق والحماية الاجتماعية)، ويشار إليها في الملحق. يبقى النص على حاله.

الفقرة ١ (أ)

الحكومات

البرازيل. حذف عبارة "الأساسية". ينبغي أن تسهم الوثيقة في حماية كافة حقوق العمال وليست الأساسية منها فقط.

كولومبيا. ينبغي أن يكون الانتقال تدريجياً من خلال سلسلة من الخطوات تشمل مختلف العناصر وأدوات الدعم، وينبغي أن يضمن استدامة نُظْم الضمان الاجتماعي.

إندونيسيا. إضافة عبارة "تدريجياً" بعد "الاقتصاد المنظم".

أصحاب العمل

SBEF. الاستعاضة عن عبارة "وفي الوقت ذاته" بعبارة "مع".

العمال

CNTS، CNTS/FC، CSA، UDTS، UNSAS. حذف الجملة بعد "الحقوق الأساسية للعمال".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١ (ب)

الحكومات

كولومبيا. إضافة أيضاً جملة "إدراج تحليل الدورات الاقتصادية التي تؤثر على اتجاهات العمالة".

المكسيك. إضافة الجملة التالية في النهاية: "والبرامج الاجتماعية التي تعمل كعامل مثبط للعمل في القطاع غير المنظم وتعزز قدرات الأشخاص في أوضاع هشّة وإدماجهم المنتج".

المملكة المتحدة. ينبغي أن يكون هناك إقرار بالوظائف "المختارة بحرية".

الولايات المتحدة. حذف الجملة التي تلي عبارة "الاقتصاد المنظم". الهدف من هذه التوصية ليس توفير الإرشاد إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز اتساق مختلف أنواع السياسات. وهناك أيضاً الكثير من أنواع السياسات الأخرى غير المذكورة أو المشمولة في "سياسات اجتماعية أخرى" ينبغي للدول الأعضاء أن تراعيها عندما تنفذ أو تضع إطاراً سياسياً متكاملاً.

أصحاب العمل

رد موحد. الاستعاضة عن عبارة "الاستدامة" بعبارة "المنشآت المستدامة". يحسّن ذلك الدقة إذ لا يمكننا الحصول على وظائف من دون منشآت مستدامة.

CNI، CGECI. الاستعاضة عن عبارة "تشجيع" بعبارة "تسهيل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١ (ج)

الحكومات

ناميبيا. لا يمكن التوقع من أي دولة عضو اتخاذ مثل هذا الإجراء ضمن هيكل ديمقراطي، بما أن الأفراد يستهلون قطاعات الأعمال ويغلقونها أو يستمرون بها على مختلف أشكالها. وما يمكن للحكومة أن تقوم به مثلاً هو التوعية أو توفير حوافز من شأنها أن تحقق غرض الإعلان.

أصحاب العمل

Business NZ. الاستعاضة عن عبارة "الحيلولة دون" بعبارة "تجنب".
MEF. إضافة "والمنشآت المنظمة" بعد عبارة "وظائف الاقتصاد المنظم".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٢ (الاستهلال)

الحكومات

ناميبيا. لا توافق على وضع الفقرة بكاملها تحت عنوان "الأهداف ونطاق التطبيق"، وتقتراح عنواناً مختلفاً مثلاً "تعريف ومفاهيم".

أصحاب العمل

KEF. من المطلوب تعريف "الاقتصاد المنظم" في الاستهلال مقابل "الاقتصاد غير المنظم" تجنباً لأي لبس.
NEF. هناك حاجة إلى بعض الأمثلة بما يُفهم تحديداً بمصطلح "ترتيبات نظامية"، بغية توضيح تعريف "الاقتصاد غير المنظم".

العمال

UNSA، UDTS، CSA، CNTS/FC، CNTS. نقل الفقرة ٤ في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥ بعد الفقرة ١ لتصبح الفقرة ٢ بغية ضمان الاتساق الزمني بين الفقرتين ٢ و ٤ في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥ بما أن الفقرة ٤ تصف نطاق تطبيق التوصية المقترحة.

تعليق المكتب

فيما يتعلق بنطاق التطبيق، يسترعي المكتب الانتباه إلى أنه في ضوء الردود المتلقاة التي تقترح الحاجة إلى مزيد من الوضوح، قام المكتب بإعادة هيكلة الفقرات ٢ إلى ٦ في النص الوارد في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥ إلى الفقرات ٢ إلى ٥ في النص الجديد الوارد في التقرير الخامس (٢ باء). والهدف الرئيسي هو ضمان هيكلية أكثر منطقية وسلاسة أفضل في وصف نطاق التطبيق وشروطه من دون تغيير التفاهم الذي جرى التوصل إليه. ونتيجة ذلك، تبدأ الآن الفقرتان ٢ و ٣ بوصف المصطلحين "الاقتصاد غير المنظم" و"الوحدات الاقتصادية" (الفقرتان ٤ و ٥ في التقرير الخامس (١)). وتتبعهما الفقرة ٤ (الفقرتان ٢ و ٦ في التقرير الخامس (١)) والفقرة ٥ (الفقرة ٣ في التقرير الخامس (١))، اللتان تحددان نطاق التطبيق.

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى نص الفقرة ٢ على حاله.

الفقرة ٢ (أ)

الحكومات

جمهورية كوريا. من دون تعريف واضح للاقتصاد المنظم، قد يكون هناك بعض اللبس في تطبيق التوصية، لاسيما فيما يتعلق بتصنيف العمال والوحدات الاقتصادية التي لا تشملها الترتيبات النظامية على نحو كافٍ، باعتبارها "غير منظمة".

سويسرا، المملكة المتحدة. توضيح مصطلح "ترتيبات نظامية".

أصحاب العمل

CNES. تحديد طبيعة الترتيبات، مثلاً: تشريعات اجتماعية أو تشريعات ضريبية/ جمركية، الخ.

تعليق المكتب

يسترعي المكتب الانتباه إلى أن مصطلح "الترتيبات النظامية" تم الاتفاق عليه في استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢ بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم. في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٢ (ب)

الحكومات

النمسا. الاستعاضة بصيغة جديدة تقرأ كما يلي: "لاسيما إنتاج السلع أو الاتجار بها وتوفيرها والاتجار بالخدمات التي يحظر القانون إنتاجها أو بيعها أو استخدامها أو امتلاكها" وحذف نهاية الجملة "بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصلة".

بلجيكا. إن إدراج قائمة من الأمثلة يمنح المشرعين الوطنيين حوافز ملموسة بغية تجنب تهميش عدد معين من العمال من نطاق تطبيق التوصية المقترحة.

البرازيل. إضافة "من الناحية الجنائية، التي لا يمكن من حيث طبيعتها أن تخضع لقانون العمل"، بغية الحد من استبعاد الأنشطة الجنائية فقط في هذه الفقرة. وعليه، تنطبق التوصية على قطاعات الاقتصاد غير المنظم الخاضعة لجرائم إدارية (غير جنائية) لعدم الامتثال الجزئي لتشريعات العمل أو التشريعات المتعلقة بالضرانب.

بوركنيا فاسو. إدراج قائمة شاملة بالأنشطة غير المشروعة وفقاً للاتفاقيات الدولية بشكل يسمح بتنسيق الإحصاءات بين الدول الأعضاء.

غانا. لم يتم تحديد مصطلح "الأنشطة غير المشروعة"، مما يفتح المجال أمام العديد من التفسيرات. ليس شاملاً.

غواتيمالا. إدراج حكم، وفقاً للمادة ٣(ج) من الاتفاقية رقم ١٨٢ يقرأ كالتالي: "[كما تحده] أحكام التشريعات الوطنية والدولية". بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج الفقرة المقترحة في مشروع التعديلات.

اليونان. تقترح حذف هذا الحكم بسبب عدم وجود أي اتفاق بشأن مضمون "الأنشطة غير المشروعة". وكحل وسط، لا تعارض اعتماد النص الذي تقترحه منظمة العمل الدولية.

هنغاريا. يتناول مصطلح "الأنشطة غير المشروعة" الفوارق القائمة، في هذا الصدد، بين التشريعات الوطنية وممارسات الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على نحو سليم.

العراق. إضافة جملة "لاسيما إنتاج السلع والخدمات التي يحظرها القانون والمعاهدات الدولية أو بيعها أو امتلاكها".

كينيا. توافق على الصيغة البديلة للمكتب مع إضافة جملة "والأنشطة ذات الصلة بالشكل الذي يمكن تحديده فيه" بعد "تبييض الأموال".

المكسيك. إضافة جملة "...، تمشياً مع المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية".

هولندا. توافق مع المكتب مع إضافة جملة "وظروف العمل التي يؤدي فيها مثل هذا العمل غير المسموح بها".

الفلبين. دعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب مع إضافة عبارة "أسوأ أشكال عمل الأطفال" بعد "الاتجار بالأشخاص".

بولندا/. الحاجة إلى بعض التوضيح.

جنوب أفريقيا. لا يمكن لهذا النص أن يعطي المفهوم حقه إذ لكل دولة عضو أنشطة تصنفها على أنها غير مشروعة ولن يقوم هذا النص بتعدادها جميعاً.

السويد. الاستعاضة بالجملة التالية "الأنشطة غير المشروعة وفقاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة".

سويسرا/. ينبغي أن تكون التوصية المقترحة بأكبر قدر من السهولة. ولهذا السبب، فإننا نرفض اقتراح المكتب.

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم المجموعة الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

CONCAMIN. في حالات عديدة، من الصعب التمييز بين الأنشطة غير القانونية والأنشطة غير المشروعة، باعتبار أن الفرق طفيف جداً. وإذا كان الهدف هو خلق فرص لإدماج الأنشطة غير المنظمة في الاقتصاد المنظم، ما لم يكن هناك تحديد واضح لها، فقط يسمح ذلك بتصنيف الأنشطة ذات طبيعة غير قانونية على أنها أنشطة منظمة.

العمال

رد موحد. إنَّ عدم وجود تعريف دولي لمصطلح "أنشطة غير مشروعة" يمكن أن يفضي إلى استبعاد عدد كبير من العمال والوحدات الاقتصادية وبعض الأنشطة في الاقتصاد غير المنظم، من نطاق التوصية المقترحة. وفي الوقت نفسه، لا تتناول الصيغة الحالية للتوصية المقترحة ولا الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب هذا الخطر على نحو ملائم. وينبغي حذف مصطلح "أنشطة غير مشروعة" من الفقرة الفرعية (ب) وينبغي تعديل هذه الفقرة الفرعية لتقرأ كما يلي " (ب) لا يشمل الأنشطة الإجرامية، من قبيل إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها، والاتجار بالأشخاص وتبييض الأموال، بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصلة". بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج كافة المعاهدات الدولية التي تحدد حالياً الأنشطة الإجرامية، في التعديل المقترح أعلاه بعد "المعاهدات الدولية ذات الصلة" بإضافة عبارة "من قبيل".

CTM. في الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب، إدراج الجملة التالية: "الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية وأسوأ أشكال عمل الأطفال". تقترح إدراج تعريف للأنشطة غير المشروعة كالتالي: " (ب) لا تشمل الأنشطة غير المشروعة المحددة على أنها جميع الأنشطة المهنية التي يحظرها القانون".

UGT (البرتغال). ينبغي مراعاة إمكانية إدراج صكوك أخرى ذات صلة وليس فقط المعاهدات الدولية المعنية.

تعليق المكتب

شددت الكثير من البلدان ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على ضرورة تحديد معنى "أنشطة غير مشروعة" بشكل أدق، ودعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب. وفي ضوء التعليقات المتلقاة، يستبقي المكتب مقترحه مع بعض التغييرات اللغوية الطفيفة لمزيد من الوضوح. والأمثلة الواردة في الصيغة البديلة تستند إلى معاهدات دولية متعددة الأطراف تتناول أنماطاً محددة من الأنشطة غير المشروعة عبر الوطنية. وتتضمن مثل هذه المعاهدات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (مع الملحق)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

الفقرة ٣

الحكومات

ناميبيا. لا توافق على إدراج هذه الفقرة بكاملها تحت عنوان "الأهداف ونطاق التطبيق" وتقترح عنواناً آخر مثلاً "تعريف ومفاهيم".

سويسرا/. حذف الفقرة (بما في ذلك ما يرد تحت الفقرة الفرعية ٣(أ) و(ب) و(ج)). تكرار بين الفقرات ٣ و ٤ و ٥.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. هذه الفقرة هي الفقرة ٥ سابقاً في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥.

الفقرة ٣ (ب)

الحكومات

الأرجنتين، فنلندا، العراق، النرويج، ترينيداد وتوباغو. تدعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

بلجيكا. شواغل بشأن إدراج جميع حالات السمة غير المنظمة في نطاق تطبيق التوصية المقترحة.

ألمانيا. بعد عبارة "الخاص" حذف الجملة "إما وحدهم أو بمساعدة أفراد من الأسرة لا يتقاضون أجراً أو يتقاضون أجراً زهيداً".

الفلبين. حذف جملة "يتقاضون أجراً زهيداً".

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم المجموعة الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

KEF. ينبغي حذف جملة "إما وحدهم" بعد "لحسابهم الخاص".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة والتي تدعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب، جرى الاستعاضة عن المصطلح "أفراد من الأسرة يعملون يتقاضون أجراً زهيداً" بالمصطلح "العمال المساهمون من أفراد الأسرة" وهو المصطلح المستخدم عادة لهذه الفئة من العمال. في النص الإنكليزي، أضيفت عبارة "their" قبل عبارة "own account" لمزيد من الوضوح.

الفقرة ٣ (ج)

الحكومات

إندونيسيا. حذف عبارة "التعاونيات و".

ترينيداد وتوباغو. حذف هذه الإشارة.

الولايات المتحدة. حذف الإشارة إلى "وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" وهي أنماط من التعاونيات، وينبغي ألا نستقيض في وصف مختلف أنماط التعاونيات الموجودة.

أصحاب العمل

UPS. حذف هذه الفقرة الفرعية.

العمال

CTH. ينبغي إضافة عبارة "الزراعية" بعد "التعاونيات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. وفيما يتعلق ببعض المقترحات بشأن حذف الإشارة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والإبقاء فقط على الإشارة إلى التعاونيات، يذكر المكتب بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مفهوم أكثر اتساعاً من مفهوم التعاونيات إذ يشير إلى المنشآت والمنظمات، لاسيما التعاونيات وجمعيات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية، التي تنتج تحديداً السلع والخدمات والمعارف، في الوقت التي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن.

الفقرة ٤ (الاستهلال)

الحكومات

الأرجنتين. يُقترح إضافة "وأصحاب العمل" بعد "والأسر المعيشية" للإشارة إلى الأسر التي تستخدم العمال المنزليين.

النمسا. إضافة عبارة "العاملون في المنزل".

بلغاريا. ينبغي عدم استخدام عبارة "العمالة غير المنظمة".

الهند. إضافة الجملة التالية "والعمال غير النظاميين في الاقتصاد المنظم" في النهاية.

الولايات المتحدة. حذف جملة "بما في ذلك المنشآت وأصحاب المشاريع والأسر المعيشية". الوحدات الاقتصادية محددة أصلاً في الفقرة ٣. وسوف يختلط الأمر على القارئ إذا قدمت التوصية تعريفاً لمصطلح "وحدات اقتصادية" يختلف عن التعريف الوارد في مكان آخر.

أصحاب العمل

Business NZ. الاستعاضة عن عبارة "بما في ذلك" بعبارة "يمكن أن تشمل" لأنّ جميع العمال وأصحاب العمل مشمولون بتشريعات العمل في نيوزيلندا ولا وجود "العلاقة استخدام غير معترف بها أو غير منظمة".

العمال

رد موحد. ينبغي عدم استخدام عبارة "العمالة غير المنظمة" في الاستهلال إذ أنّ التعاريف المعتمدة لغرض جمع الإحصاءات لا تكون مناسبة على الدوام لوضع تعاريف الغرض منها إرساء معايير العمل. *BAK*. ينبغي إدراج عبارة "العاملون في المنزل" في نطاق التطبيق.

تعليق المكتب

فيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه العمال بشأن حذف المصطلح "العمالة غير المنظمة"، يسترعي المكتب الانتباه إلى أنه جرى معالجة هذه المسألة. وأدخلت بعض التعديلات اللغوية الطفيفة في الاستهلال.

تجمع هذه الفقرة الفقرتين ٢ و٦ الواردتين في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥.

الفقرة ٤ (أ)

الحكومات

اليونان. لديها تحفظات بشأن إدراج العاملين لحسابهم الخاص في تعريف الاقتصاد غير المنظم، بما أنّ أحكام قانون العمل الوطني لا تشمل إلا علاقات الاستخدام لدى الغير.

أصحاب العمل

KEF. حذف الفقرة لأنها تؤدي إلى اللبس.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٤ (أ) "٣"

الحكومات

إندونيسيا. حذف عبارة "التعاونيات و".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٤ (ب)

الحكومات

النمسا. التغيير بالعودة إلى النص الأصلي: "العمال المساهمون من أفراد الأسرة بغض النظر عن نوع المنشأة" وهو مصاغ بطريقة أفضل إذ ليس كل عامل مساهم من أفراد الأسرة في وضع غير منظم.

ألمانيا. حذف الفقرة.

تركيا. لا ينطبق تفسير "العمال المساهمون من أفراد الأسرة" في النص المقترح مع التشريع الوطني.

أصحاب العمل

KEF. حذف الفقرة. لا يمكن أن يدخل العاملون من أفراد الأسرة في علاقة استخدام، بما أن العاملين يتقاسمون عملياً دخلاً اقتصادياً مع أصحاب العمل.

العمال

BAK. ينبغي عدم إدراج العمال المساهمين من أفراد الأسرة في الاقتصاد المنظم. ومن المستحسن الإبقاء على الصيغة الأصلية التي تم الاتفاق عليها خلال المناقشة التي دارت في مؤتمر العمل الدولي.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٤ (ج)

الحكومات

الأرجنتين. إننا ندعم النص بين قوسين معقوفين بشأن التعاقد من الباطن وسلاسل التوريد، مع مراعاة الأهمية التي يرتديها تنظيم الإنتاج في علاقات العمل. ونطلب إدراج هذه المسألة في التوصية والاعتراف بالتوافق الذي تم التوصل إليه بين الحكومات ومجموعة العمال.

النمسا. ينبغي عدم دمج الفقرتين الفرعيتين (ج) و(د) إلا إذا تم الاتفاق على النص الموجود بين قوسين معقوفين. ينبغي أن يبقى النص الموجود بين قوسين معقوفين على حاله.

بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، هولندا، السويد. الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين.

البرازيل. من الضروري السعي قديماً في تنظيم القطاع مع إيلاء المسؤولية على عاتق الجزء الأعلى من سلاسل التوريد التي تحدد فيها نظم الأسعار والمهل التي تقضي إلى انتهاكات. ولكن حيث يوجد العمل غير المنظم في قاعدة سلسلة التوريد، لا يمكن أن تقتصر المسؤولية على المستويات الدنيا، إذ توجد المنشأة في الطرف الأعلى من السلسلة، التي هي المستفيد المباشر من الخدمة أو السلعة.

اليونان. ينبغي عدم دمج الفقرتين الفرعيتين (ج) و(د). كما ينبغي التمييز بين العاملين لحسابهم الخاص في علاقات استخدام غير معترف بها وغير منظمة وبين العمال الضالعين في وظائف غير رسمية في منشآت منظمة أو لحسابها أو في وحدات اقتصادية أو لحسابها في الاقتصاد المنظم.

هنغاريا، الهند، جمهورية كوريا، ترينيداد وتوباغو. حذف القسم الموضوع بين قوسين معقوفين.

هولندا. ينبغي أن يكون النص بين قوسين معقوفين جزءاً لا يتجزأ من النص. وبالنسبة إلى هذه التوصية المقترحة، ليس من الواضح إذا كان العامل يعمل لحساب متعاقد رئيسي أو متعاقد من الباطن أو في آخر سلاسل التوريد.

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم المجموعة الصيغة الحالية، غير أنها تعارض بشدة النص الموضوع بين قوسين معقوفين. بالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما يُعنى بالوظيفة غير المنظمة "لحساب" منشأة منظمة، إذ أنّ عبارة "لحساب" واسعة النطاق وغير محددة، وبالتالي ينبغي حذفها.

العمال

رد موحد. ينبغي الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين، لأنه من المهم استيعاب الحالات التي تحدث فيها أشكال العمل هذه في الاقتصاد غير المنظم. والصيغة البديلة لدمج الفقرتين الفرعيتين (ج) و(د) التي يقترحها المكتب قد لاقت الترحيب. غير أنه من المقترح الاستعاضة عن عبارة "المستخدمون" بعبارة "العمال".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله، مع إبقاء جملة "بما في ذلك في التعاقد من الباطن وسلاسل التوريد" بين قوسين معقوفين. في حين تفضل بعض الحكومات الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين، اقترحت حكومات عديدة حذفها. وعارضت معظم منظمات أصحاب العمل إدراج النص بين قوسين معقوفين، في حين أيدت غالبية منظمات العمال ذلك. ويعود إلى اللجنة إعادة مناقشة هذه المسألة على أساس التعديلات الممكنة تقديمها.

الفقرة ٤ (د)

الحكومات

الأرجنتين. توافق أيضاً على الصيغة التي يقترحها المكتب بشأن دمج الفقرتين الفرعيتين ٤ (ج) و٤ (د).

بلجيكا. تسترعي الانتباه إلى هذه النقطة وتعرب عن شغلها فيما يتعلق بإدراج كافة الحالات غير المنظمة في نطاق تطبيق التوصية المقترحة.

ألمانيا. إضافة الجملة "والتي لا تشمل الأنشطة غير المشروعة" بعد كلمة "النظامية".

جنوب أفريقيا. حذف عبارة "غير المعترف بها أو".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٥

الحكومات

ليتوانيا. من الضروري تقديم المزيد من الشرح بشأن مفهوم "العمل غير المنظم".

بولندا. هذه الفقرة غير واضحة.

جنوب أفريقيا. يمكن أن ترد هذه الفقرة في الديباجة.

أصحاب العمل

ICEA. يمكن أن يكون الاقتصاد غير المنظم موجوداً في القطاعين العام والخاص ومن الضروري تعريف "العمل غير المنظم" في فقرة مستقلة.

العمال

CATS. إضافة أنه ينبغي عدم حظر العمل غير القانوني بما أن الباعة والعمال في الاقتصاد غير المنظم لا يمكنهم العمل في الأماكن العامة.

CGT-RA. الاستعاضة عن جملة "العام منها والخاص على السواء" بجملة "في حيزات وقطاعات الاقتصاد، العام منها والخاص على السواء".

تعليق المكتب

وجدت بعض الحكومات أنّ هذه الفقرة غير واضحة وطلبت المزيد من الشرح بشأن مفهوم "العمل غير المنظم". وقام المكتب بتعديل طفيف في الصياغة توخياً لمزيد من الوضوح. واستعيض عن عبارة "يمكن الاضطلاع بها" بعبارة "يمكن إيجادها". وهذه الفقرة هي الفقرة ٣ سابقاً في التقرير الخامس (١)، ٢٠١٥.

الفقرة ٦

الحكومات

في "الأرجنتين، النمسا، بلغاريا، هولندا". توافق على الاستعاضة عن عبارة "وفقاً لتعريفه الوارد في" بعبارة "وفقاً لوصفه الوارد في".

البرازيل. تعتقد حكومة البرازيل أن مصطلح "ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية" قد يفضي إلى قيام منظمات لا ترتبط بجمعيات العمال ولا تخضع لإدارتهم، يتمثل العمال. ويُقترح حذف جملة "على أن تضم في صفوفها، وفقاً للممارسة الوطنية، ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية وممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم". وتسري التعليقات نفسها على الفقرات ٣٤ و٣٨ و٣٩.

بوركنيا فاسو. نظراً للأشكال المختلفة التي قد يرتديها الاقتصاد غير المنظم في الدول الأعضاء، ينبغي للسلطة المختصة أن تحدد طبيعة ونطاق الاقتصاد غير المنظم، وفقاً لوصفه الوارد في هذه التوصية، بالتشاور مع المنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم.

كولومبيا. توافق على تعليق الاتحاد العام للعمال (CGT) بشأن الإشارة عدة مرات في النص، إلى المشاركة والتشاور والتمثيل، لا سيما في الفقرات ٦ و٣٨ و٣٩.

قبرص. من الممكن الوصول إلى حل وسط في الصياغة بشأن التشاور بغية تجسيد الوضع بشكل أفضل في البلدان النامية.

فنلندا. الاستعاضة عن عبارة "وفقاً لتعريفه الوارد" بعبارة "وفقاً لوصفه الوارد". وفي حين توافق فنلندا على الصيغة البديلة، إلا أنها تبقى رغبة الصدر فيما يتعلق بالصيغة الحالية.

فرنسا، كينيا، هولندا، الفلبين، بولندا، رومانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو. تؤيد الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

فرنسا. هناك ضرورة لاتباع نهج أكثر شمولية، يتفق أكثر مع جوهر الصكوك السابقة، على سبيل المثال، توصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

اليونان. قد يكون من الضروري وضع حد بشأن حق السلطات الوطنية فيما يتعلق بالمبادئ العامة لحماية المنافسة الحرة.

هنغاريا. تقترح تعديل النص ليكون من الواضح أنّ التشريع هو من مسؤولية الحكومات، في حين يمكن للشركاء الاجتماعيين أن يشاركوا على أساس استشاري.

الهند. حذف نهاية الجملة بعد "منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال".

المكسيك. حذف عبارة "على أن تضم في صفوفها".

سويسرا. إضافة جملة "العوامل والسمات والظروف" بعد "نطاق".

الولايات المتحدة. حذف عبارة "كاملة" بعد "مشاركة". من غير الممكن لأي بلد أو شريك اجتماعي ضمان مشاركة "كاملة".

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم المجموعة الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

ACCI. إنّ إدراج ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية في الاقتصاد غير المنظم لا يكون على حساب الشركاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلاً.

ICEA. الإبقاء على الصيغة الحالية "بواسطة آليات ثلاثية".

UPS. إننا ندعم الصيغة الحالية وينبغي حذف النص التالي "على أن تضمن في صفوفها... وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم".

العمال

رد موحد. تدعم المجموعة اقتراح المكتب للاستعاضة عن عبارة "وفقاً لتعريفه" بعبارة "وفقاً لوصفه" وتؤيد الإبقاء على الصيغة الحالية "بواسطة آليات ثلاثية" مما يستلزم هيكلية أكثر تنظيماً من مجرد التشاور ويراعي احتياجات العاملين في الاقتصاد غير المنظم والتحديات المطروحة أمامهم، والتي وافقت عليها مجموعة العمال ومجموعة أصحاب العمل خلال المناقشة التي دارت في مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٤.

تعليق المكتب

هذه الفقرة هي الفقرة ٧ سابقاً. وفي ضوء الردود المتلقاة، استبدل المكتب عبارة "وفقاً لتعريفه" بعبارة "وفقاً لوصفه" إذ أن التوصية توفر وصفاً أكثر منه تعريفاً للاقتصاد غير المنظم. كما قام المكتب بإعادة صياغة النص بشكل طفيف توخياً لمزيد من التوضيح. استُعيض عن جملة "وينبغي القيام بذلك بواسطة" بجملة "وينبغي للسلطة المختصة، عند قيامها بذلك، أن تستخدم". ويسترعي المكتب الانتباه إلى وجود آراء متباينة بشأن الصيغة الحالية للفقرة. واقترحت حكومات عديدة الاستعاضة عن الصيغة الحالية بالصيغة البديلة التي يقترحها المكتب، شأنها شأن غالبية منظمات أصحاب العمل. وفي الوقت نفسه، اقترحت بعض الحكومات الإبقاء على الصيغة الحالية أو حذف الإشارة إلى المنظمات القائمة على العضوية والممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. ودعمت مجموعة العمال بشدة الصيغة الحالية. ويعود إلى اللجنة إعادة مناقشة المسألة على أساس التعديلات التي يمكن تقديمها خلال المناقشة الثانية وفي ضوء صيغة الصكوك الحالية لمنظمة العمل الدولية.

ثانياً - المبادئ التوجيهية

الفقرة ٧

الحكومات

بلغاريا، توغو. إضافة فقرة جديدة: "(م) الاحترام الكامل للمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لصالح جميع العمال".

الصين. إضافة مبدأ توجيهي آخر يقرأ: "التشديد على التوازن بين الإنتاجية والإنصاف بشأن تحسين الأنشطة الاقتصادية والعمالة".

كولومبيا. ينبغي إدراج مكون للمتابعة والرصد، بما أنه من المهم التمكن من تقييم نتائج السياسات والبرامج والمشاريع المنفذة بغية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ما من شأنه أن يسمح بإجراء التكييفات الضرورية وبالتالي الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد والجهود التي تبذلها مختلف الكيانات.

ناميبيا. تنحاز المناقشة نحو العمال في حين يبقى صاحب العمل الشخص الوحيد الأكثر محورية الذي ينبغي إقناعه ومساعدته والعمل معه لتحقيق هذا الانتقال.

بيرو. من شأن اعتماد المقترحات أن تسهم في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم بأفضل وسيلة ممكنة، مع مراعاة احتياجات كل بلد في سياقه والخصائص والظروف والاحتياجات الخاصة بالعمال والوحدات الاقتصادية، مع مراعاة المعايير ذات الصلة بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية والمعايير الدولية.

جنوب أفريقيا. إضافة فقرة فرعية جديدة "تعزيز الحوار الاجتماعي فيما بين أصحاب المصلحة، لاسيما الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم".

تونس. إضافة جملة "ضرورة أن تكون استراتيجيات الانتقال مصممة بربط ممثلي الاقتصاد غير المنظم من أجل احترام مبدأ الموافقة وضمن الدعم والملكية وتجنب النهج المتنازع".

العمال

رد موحد. بغية التشديد على أهمية الإشارة إلى الحرية النقابية وحقوق التشاور في القسم ثانياً بشأن المبادئ التوجيهية، من قبيل التوصية رقم ٢٠٢، يُقترح إضافة فقرة فرعية جديدة تقرأ "الاحترام الكامل للمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لصالح جميع العمال". SEWA. ينبغي إضافة فقرة فرعية أخرى تقرأ "ينبغي للدول الأعضاء أن تشكل/ تستحدث مثل هذه الهيكلية/ السياسات/ التشريعات التي تسهل/ تدعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. واقترحت منظمات كثيرة للعمال وحكومة واحدة إضافة فقرة فرعية جديدة تقرأ "الاحترام الكامل للمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لصالح جميع العمال". ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أن هذا الشاغل مشمول أصلاً في الفقرة ٧(و).

الفقرة ٧(أ)

الحكومات

الأرجنتين. توصي بدمج الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ج) مع إضافة جملة "واستراتيجيات متعددة" بعد عبارة "نهج مكيفة" في نهاية الفقرة الفرعية (أ).

النمسا. إضافة "واحتياجاتها المختلفة من الحماية" بعد "الاقتصاد غير المنظم"، بشكل يراعي أن لمختلف الوحدات في الاقتصاد غير المنظم احتياجات مختلفة.

بلجيكا. إضافة "تعددية الأسباب" قبل "تنوع سمات..."

كولومبيا. إننا نعتبر أيضاً أنه ينبغي إجراء هذه التحليلات من حيث القطاعات الاقتصادية والمجموعات السكانية.

السويد. إضافة "بما فيه أسباب السمة غير المنظمة" بعد "الاقتصاد غير المنظم".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله مع تغيير طفيف في النص الإنكليزي باستبدال عبارة "by" بعبارة "with".

الفقرة ٧(ب)

الحكومات

النمسا. إضافة "والتشريعات" بعد "السياقات".

بلغاريا. إضافة الإحالات إلى القوانين.

الولايات المتحدة. حذف الفقرة. تتجلى الفقرتان (ب) و(ج) في الفقرة (أ) بما أن "النهج المكيفة" تنطوي على أنه من الضروري وضع "استراتيجيات مختلفة ومتعددة".

العمال

رد موحد. إضافة الإحالات إلى القوانين وإدراج الفقرة لتقرأ "السياقات والقوانين والأولويات الخاصة بكل بلد من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم".

KSBSI. إضافة "والسياسات" بعد "الأولويات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٧(ج)

الحكومات

كولومبيا. من المطلوب نهج متكامل له تأثير على مختلف أسباب السمة غير المنظمة المشار إليها آنفاً.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. أضيفت عبارة "the fact" في بداية الفقرة لأسباب لغوية.

الفقرة ٧(د)

الحكومات

الأرجنتين. توافق على إدراج الفقرة الفرعية (د).

كولومبيا. نوصي بالإشارة إلى أهمية التنسيق المؤسسي لإحراز نتائج أفضل. وينبغي للانتقال أن يشمل، قدر الإمكان، أوضاع المستخدمين وأصحاب العمل وأوضاع الممثلين الحكوميين من أجل ضمان شرعية أي اتفاقات يتم التوصل إليها.

جمهورية إيران الإسلامية. إضافة الجملة التالية في الأخير "تمشياً مع الاستراتيجيات المتسقة والمتكاملة ذات الصلة" إذ يمكن أيضاً تطبيق استراتيجيات مختلفة ومتعددة لتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، وفقاً للفقرة (ج).

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٧(هـ)

الحكومات

كولومبيا. ينبغي إدراج تدابير الدعم لأصحاب المشاريع وروح تنظيم المشاريع، بما أن ذلك يلعب دوراً حاسماً في استحداث الوظائف والابتكار وبشكل عام، الحافز الاقتصادي لبلد بعينه.

الهند. الاستعاضة عن عبارة "حقوق الإنسان" بعبارة "حقوق العمال".

الولايات المتحدة. حذف الفقرة. إنها ترد في الفقرة (و). كما أنه من غير الممكن التشجيع فعلياً بل من الممكن الحماية فعلياً.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. ما عدا بعض التعديلات الطفيفة في النص الإنكليزي لأسباب لغوية محضة، مثل نقل جملة "in law and practice" إلى آخر الفقرة وإضافة عبارة "for" بعد عبارة "through respect".

الفقرة ٧ (و)

إندونيسيا. إضافة جملة "إمكانية تحقيق... تدريجياً" قبل عبارة "من خلال".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله ما عدا بعض التعديلات الطفيفة في النص الإنكليزي لأسباب لغوية محضة، مثل نقل جملة "in law and practice" إلى آخر الفقرة وإضافة عبارة "for" بعد عبارة "through respect".

الفقرة ٧ (ح)

الحكومات

السويد. في الفقرتين الفرعيتين (ح) و(ط) من التقرير، من المهم إدراج "منظور مشترك بين الأقسام" أي أنه يمكن لمختلف أسباب التمييز أن تتفاعل فيما بينها وتحدث ظروفاً مختلفة، بغية زيادة فرص وضع التدابير والاستراتيجيات الملائمة للغرض المنشود.

أصحاب العمل

UPS. ينبغي حذف الفقرة الفرعية (ح).

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٧ (ط)

الحكومات

الأرجنتين. فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ط)، ينبغي حذف الإشارة إلى النساء بغية تجنب تكرار الفقرة (ح). بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، فإننا لا نوافق على حذف الجملة الأصلية التي اتفق عليها فيما يتعلق بالإشارة صراحة إلى "مجموعات مستضعفة أخرى". وأخيراً، إننا نؤيد النص بين قوسين معقوفين.

النمسا، بلغاريا، فنلندا. إدراج النص بين قوسين معقوفين.

اليونان. مزارعو الكفاف مستثنون من تطبيق قانون العمل الوطني الذي ينطبق على أشكال علاقات الاستخدام لدى الغير. وبالنسبة للعمال المنزليين، يكون تطبيق قانون العمل مشروطاً لاسيما لأن عمليات التفتيش التي تقوم بها السلطات المختصة تعوقها الأحكام الدستورية وغيرها من الأحكام بشأن الحق في احترام المنزل والأسرة.

هنغاريا. إضافة عبارة "الفقراء الريفيون" وحذف الإشارة إلى "مزارعي الكفاف" بين قوسين معقوفين.

الهند. حذف النص بين قوسين معقوفين وإضافة عبارة "وجميع" قبل "المعرضين بوجه خاص".

النرويج. كافية للتحدث عن المجموعات المستضعفة، ولكن من دون تسميتها.

الفلبين. الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين وإضافة عبارة "صاندي الأسماك الحرفيين" بعد مزارعي الكفاف.

السنغال. إضافة عبارة "الأطفال في سن العمل أو في وضع العمل".

السويد. حذف النص بين قوسين معقوفين.

سويسرا، ترينيداد وتوباغو. الاستعاضة بالجملة التالية: "الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص إلى المجموعات المعرضة بوجه خاص لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم".

أصحاب العمل

CNES. حذف عبارة "السكان الأصليين والقبليين".
CNI. الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين، لاسيما "مزارعي الكفاف".

العمال

رد موحد. من الضروري الإبقاء على الإشارة إلى العمال المنزليين ومزارعي الكفاف بين قوسين معقوفين.
CATS. ينبغي الاستعاضة عن مصطلح "العمال المنزليون" بمصطلح "عمال المنزل" وينبغي إضافة "الباعة الجوالون" بعد "مزارعي الكفاف".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله، بما في ذلك النص بين قوسين معقوفين. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أن بعض الحكومات تقاسمت هذا الشاغل، فيما يتعلق بالفقرة ٧ من الديباجة، بشأن القائمة غير الكاملة للمجموعات المستضعفة. ومن شأن أي قائمة كاملة أن تستبعد مجموعات بعينها سهواً وفيما يتعلق بالنص بين قوسين معقوفين، أيدت حكومات كثيرة إدراجه في حين كان البعض الآخر معارضاً للفكرة. وفي الوقت نفسه، فضلت غالبية منظمات العمال إدراج النص بين قوسين معقوفين. ويعود إلى اللجنة أن تعيد مناقشة هذه المسألة على أساس التعديلات التي يمكن تقديمها.

الفقرة ٧ (ل)

الحكومات

بلجيكا. إضافة "وإحجام" بين "منع" و"معاينة".

كولومبيا. ينبغي إدراج إشارة إلى تدابير التفتيش والإشراف ورصد الامتثال لسياسات ومعايير العمل، بما أن ذلك عنصر يصب في مصلحة العمالة المنظمة.

النرويج. حذف هذه الفقرة الفرعية بما أنها ترد في القسم سادساً.

سويسرا. حذف "... من الضرائب..." و"الاجتماعية المتعلقة بالعمل".

ترينيداد وتوباغو. يمكن التعبير عنها على نحو إيجابي: "الحاجة إلى تعزيز وتشجيع المساهمة والامتثال للقوانين واللوائح الاجتماعية والمتعلقة بالعمل والضريبة".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله باستثناء تعديلات صياغية طفيفة لمزيد من الوضوح.

ثالثاً - الأطر القانونية والسياسية

الفقرة ٨

الحكومات

الأرجنتين. ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد وتستعرض وتنفذ القوانين واللوائح الوطنية أو التدابير الأخرى بهدف ضمان التغطية والحماية المناسبين لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية، من خلال الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

إندونيسيا. إضافة الجملة "أن تتخذ الإجراءات اللازمة" قبل "أن تعتمد".

العراق. نقل جملة "وتنفذ القوانين واللوائح" إلى القسم سادساً المعنون "الحوافز والامتثال والإنفاذ".

بولندا/. الإبقاء على كلمة "المناسبتين".

البرتغال. توافق على أنه ينبغي لقانون العمل الوطني أن يضمن تغطية مناسبة لجميع العمال والوحدات الاقتصادية، ولكن ليس من خلال الاعتراف بفئات محددة مرتبطة بالاقتصاد غير المنظم، والتي تستلزم بالتالي لوائح وحماية محددة.

جنوب أفريقيا. إضافة عبارة "أن تضع" بعد "ينبغي للدول الأعضاء".

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي إدراج كلمة "تنفذ" بعد كلمة "تستعرض" بما أنّ عملية التنفيذ جانب أساسي ينبغي التطرق له.
CCP. غير موافقين على أن يشمل التشريع الوطني العمال غير النظاميين. وينبغي أن يكون الغرض انتقال العمال من السمة غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم، على أن يؤدي التشريع دوراً في هذا الصدد.

العمال

GEFONT. بما أنّ الانتقال إلى الاقتصاد المنظم يتم في معظم البلدان النامية، بالنسبة لغالبية العمال، من خلال فرض قوانين العمل على المنشأة التي تضم أكثر من خمس أو عشر أو عشرين عاملاً، فإنه ينبغي إدراج جملة "من دون العتبة الدنيا لتطبيق قوانين العمل وقوانين الحماية الاجتماعية" في نهاية الفقرة.
UGT (البرتغال). ينبغي الإشارة إلى المفاوضة الجماعية بمعزل عن التغطية والحماية المناسبتين.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. وقد اقترحت منظمات عديدة لأصحاب العمل إضافة عبارة "وتنفذ" قبل عبارة "وتستعرض". ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ وظيفة "التنفيذ" مشمولة أصلاً في عبارة "تنفذ".

الفقرة ٩

الحكومات

إندونيسيا. إضافة عبارة "في عملية تدريجية" في نهاية الفقرة.

كينيا. الاستعاضة عن عبارة "الهادفة إلى" بجملة "بهدف تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة".

هولندا. إضافة الجملة التالية "ما لم تجر عمليات التقييم والتشخيص أصلاً".

أصحاب العمل

MEF. الاستعاضة عن عبارة "للعوامل" بعبارة "للأسباب" والاستعاضة عن عبارة "التنوير عمليات تصميم وتنفيذ" بعبارة "التصميم وتنفيذ".

العمال

رد موحد. استخدام عبارة "الاقتصاد غير المنظم" بدلاً من "السمة غير المنظمة" و"الاقتصاد المنظم" بدلاً من "السمة المنظمة" توجيهاً للوضوح والاتساق.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٠

الحكومات

الأرجنتين، تركيا. تتفق مع تفسير المكتب بأن عبارة "يراعي حسب مقتضى الحال" ينبغي أن تأتي بعد جملة "الخطط الإنمائية الوطنية أو استراتيجيات".

النمسا، بلغاريا. يشير مصطلح "حسب مقتضى الحال" أنه لا ينبغي لكل بلد أن يكون لديه إطار سياسي متكامل للانتقال. لا تؤيد النمسا هذه النقطة. ينبغي لكل بلد أن يكون لديه إطار سياسي متكامل.

بلجيكا. لا يمكن أن يشير مصطلح "حسب مقتضى الحال" إلى ضرورة التمتع أو عدم التمتع بإطار سياسي متكامل، غير أنّ صياغة الجملة يشوبها بعض اللبس.

جمهورية إيران الإسلامية. حذف نهاية الجملة "يراعي الدور الذي تضطلع به مختلف المستويات الحكومية".

توغو. حذف عبارة "حسب مقتضى الحال" من الجملة.

العمال

رد موحد. إنّ الإشارة الحالية في الفقرة ١٠ إلى إدراج إطار سياسي متكامل بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في إطار استراتيجيات أو خطط التنمية الوطنية يمكن تفسيرها على أنها تحد نطاق تطبيق الإجراء المطلوب وأهميته. وفي بعض البلدان، لا توجد استراتيجيات أو خطط للتنمية. وينبغي أن تكمن النية في عملية الإدراج في كافة السياسات والبرامج والخطط ذات الصلة، بما فيها استراتيجيات التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر إلى جانب استراتيجيات العمل اللائق، إذ يقوم المكتب بإعادة الشرح في كافة الظروف. كما أنه من غير المقبول تفسير جملة "حسب مقتضى الحال" على أنها ترتبط بضرورة إرساء إطار سياسي متكامل. وينبغي أن يكون من الواضح أنه بالنسبة إلى الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، من المتوقع أن تقوم الحكومات بوضع إطار سياسي متكامل. وتوخياً للوضوح، يُقترح أن تقرأ الفقرة ١٠ كما يلي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إطاراً سياسياً متكاملًا لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، يراعي حسب مقتضى الحال، الدور الذي تضطلع به مختلف المستويات الحكومية".

تعليق المكتب

أعاد المكتب صياغة هذه الفقرة في ضوء الردود المتلقاة من الكثير من الحكومات والعمال المعنيين بشأن اللبس الممكن فيما يتعلق بمعرفة الغرض الذي تنطبق عليه عبارة "حسب مقتضى الحال" في هذا الحكم. كما جرى تغيير صيغة الجملة لتسلط الضوء على الدور الأساسي للأطر السياسية المتكاملة من أجل تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة كعنصر لاستراتيجيات التنمية والحد من الفقر. وخلال هذا الإجراء، تمت مراعاة بعض المقترحات التي قدمها العمال بشأن الفقرة ١٠ وفقرة جديدة بعد الفقرة ١١.

الفقرة ١١

الحكومات

الأرجنتين، بلجيكا، فنلندا. توافق على الاستعاضة عن عبارة "أن يتناول" بعبارة "أن يرجح" في الجملة الاستهلالية في الفقرة ١١.

بلغاريا. لا تؤيد استخدام عبارة "أن يسعى إلى".

الهند. إضافة عبارة "الوطني" بعد "الإطار السياسي" وإضافة فقرة فرعية جديدة تقرأ: "تعزيز حالة الامتثال من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا".

سويسرا. إضافة فقرة فرعية جديدة: "توفير سبل الوصول إلى الأرض والملكية".

أصحاب العمل

رد موحد. تؤيد المجموعة مقترح المكتب بالنسبة إلى الاستهلال.

العمال

رد موحد. لا تدعم المجموعة مقترح المكتب بالاستعاضة عن عبارة "أن يتناول" بعبارة "أن يسعى إلى" لأنّ عبارة "يتناول" تصف بدقة الهدف المنشود. وللأسباب نفسها المذكورة في التعليقات على الفقرة ١٠، يُقترح إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١١ تقرأ: "ينبغي للدول الأعضاء أن تدرج سياساتها وبرامجها بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الأخرى ذات الصلة، بما فيها الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر واستراتيجيات العمل اللائق".

UGT (إسبانيا). إضافة الفقرات الفرعية التالية بعد عبارة "سبل الوصول الفعالة إلى العدالة": "، بما في ذلك لصالح العمال المهاجرين في وضع إداري غير نظامي"؛ فقرة فرعية جديدة: "سياسات هجرة اليد العاملة، بحيث تضمن حقوق العمال وتراعي الاستضعاف الذي يتعرض له العمال في وضع غير نظامي، على وجه الخصوص".

تعليق المكتب

يسترعي المكتب الانتباه إلى أن المقترح الذي تقدم به ومفاده الاستعاضة عن عبارة "أن يتناول" بعبارة "أن يسعى إلى"، كان الهدف منه تعزيز الجملة الاستهلاكية والتشديد على الأهداف الواجب تحقيقها في مختلف المجالات المذكورة. غير أنه، في ضوء الردود المتلقاة وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن معنى الصيغة، يبقى النص على حاله. وفيما يتعلق بالمقترح الذي تقدم به العمال بإضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١١، جرى إدراج بعض الجوانب في الفقرة ١٠ المعاد صياغتها. كما أعيدت صياغة مستهل الفقرات الفرعية أدناه، حسب الضرورة، لأسباب لغوية.

الفقرة ١١ (أ)

الحكومات

بلغاريا. الإشارة إلى سياسة بيئية ذات صلة بالنمو والتنمية المستدامة.

النرويج. استخدام عبارة "الوظائف اللائقة" بدلاً من "الوظائف الجيدة".

السنغال، توغو. إضافة عبارة "وتنمية مستدامة" بعد "شاملة".

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي إضافة عبارة "المنشآت المستدامة و" بعد "توليد" والاستعاضة عن عبارة "الجيدة" بعبارة "اللائقة" وحذف جملة "بالاستناد إلى العمل اللائق".

العمال

رد موحد. الأخذ بعين الاعتبار السياسة البيئية فيما يتعلق بالنمو والتنمية المستدامة لتقرأ "استراتيجية شاملة للنمو والتنمية المستدامة وتوليد...". وستكون هذه الصيغة متسقة مع الفقرة الثانية من الديباجة.

تعليق المكتب

تم تعديل صياغة هذه الفقرة الفرعية لتراعي المقترح الذي تقدمت به حكومة النرويج والكثير من منظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بالاستعاضة عن عبارة "الوظائف الجيدة" بعبارة "الوظائف اللائقة". وتبدأ الفقرة الفرعية الآن بعبارة "تعزيز... لربطها بشكل أفضل مع" ينبغي لهذا الإطار... في الجملة الاستهلاكية.

الفقرة ١١ (ب)

الحكومات

أندريجان. الاستعاضة عن عبارة "بيئة" بعبارة "أساس".

هولندا. إضافة عبارة "النهوض بـ" قبل "بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة".

أصحاب العمل

NEF. إدراج عبارة "مرنة و" بعد "بيئة تنظيمية".

تعليق المكتب

تبدأ الفقرة الفرعية الآن بعبارة "إرساء" لربطها بشكل أفضل مع "ينبغي لهذا الإطار..." في الجملة الاستهلالية. واستعيض عن عبارة "بيئة" بعبارة "إطار" لتجسيد العنوان في القسم ثالثاً.

الفقرة ١١ (ج)

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي إدراج الجملة "بما في ذلك الخدمات الحكومية الفعالة وضمان حقوق الملكية والتحرر من الفساد" بعد عبارة "الأعمال والاستثمار".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. وتبدأ الفقرة الفرعية الآن كما يلي "النهوض ب..." لربطها بشكل أفضل مع "ينبغي لهذا الإطار...".

الفقرة ١١ (د)

تعليق المكتب

أجريت تعديلات صياغية على النص الإنكليزي لأسباب لغوية.

الفقرة ١١ (هـ)

العمال

UNAS، UDTS، CSA، CNTS/FC، CNTS. الاستعاضة عن جملة "تعزيز الحوار الاجتماعي" بجملة "تعزيز حوار اجتماعي جيد".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (و)

الحكومات

بلغاريا. إضافة عبارة "والتحرش الجنسي" في نهاية الجملة.

كولومبيا. كما أشير إليه آنفاً، ينبغي تقديم الدعم إلى أصحاب المشاريع وروح تنظيم المشاريع. وينبغي إدراج تدابير الدعم تحقياً لهذا الغرض، بما أن روح تنظيم المشاريع تلعب دوراً حاسماً من حيث خلق الوظائف والابتكار، وبشكل عام، الحافز الاقتصادي لبلد بعينه.

الولايات المتحدة. حذف هذه الفقرة. المساواة والقضاء على التمييز محددان في المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهو ما يرد في الفقرة (د) ومكرر على امتداد نص التوصية المقترحة.

أصحاب العمل

Business NZ. الاستعاضة عن عبارة "المساواة" بعبارة "تكافؤ الفرص".

UPS. حذف الفقرة الفرعية (و).

العمال

رد موحد. إدراج عبارة "والتحرش الجنسي" في نهاية الجملة.
CTH. إضافة عبارة "على كافة أشكاله" في نهاية الجملة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ز)

الحكومات

كندا. في نهاية الفقرة إضافة جملة: "للتصدي للعوائق المطروحة أمام نموها وتحقيق السمة المنظمة".
ترينيداد وتوباغو. حذف جملة: "وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى".
الولايات المتحدة. حذف الفقرة الفرعية. مضمون الفقرة (ز) سبق أن ورد في الفقرة (ج). ونظراً إلى أنّ هذه القائمة طويلة جداً، فإننا نقترح حذفها.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ح)

الحكومات

الصين. الاستعاضة عن عبارة "تنمية المهارات" بعبارة "التدريب المهني والتدريب على المهارات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ط)

الحكومات

الأرجنتين. توافق على إضافة جملة "، بما في ذلك من خلال إطار تنظيمي يشجع قطاعاً مالياً شاملاً" في آخر الفقرة.
النمسا. تقترح الإبقاء على الصيغة القديمة: "الحصول على التمويل والائتمان".
كينيا. الاستعاضة عن عبارة "promoting" بعبارة "which promotes" في النص الإنكليزي. تغيير لا يؤثر على الترجمة العربية.
الولايات المتحدة. إضافة عبارة "الأسواق وخدمات قطاع الأعمال و" قبل "الخدمات المالية".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ي)

الحكومات

النرويج. حذف الفقرات الفرعية (ي) و(ك) و(ل) و(م) لأنها موجودة في أماكن أخرى.
جنوب أفريقيا. إضافة عبارة "دعم" لتقرأ "توفير سبل الوصول إلى خدمات دعم قطاع الأعمال".
الولايات المتحدة. حذف الفقرتين الفرعيتين (ي) و(ك) لتقصير القائمة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ك)

الحكومات

أذربيجان. ينبغي أن يكون النص واضحاً وأكثر تحديداً.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (م)

الحكومات

كينيا. الاستعاضة بالجملة التالية: "مراعاة احتياجات وسياسات قطاعية محددة".
السنغال. إضافة: "مع مراعاة مسألة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم".
الولايات المتحدة. حذف الفقرة عبارة "السياسات القطاعية" كما هي واردة يبدو أنها أضيفت من دون مبرر لا يرتبط بأي عنصر آخر.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. وتبدأ الفقرة الفرعية الآن بعبارة "تعزيز" لربطها بشكل أفضل مع "ينبغي لهذا الإطار...".

الفقرة ١١ (ن)

الحكومات

بلغاريا. إضافة جملة "للعاملين في الاقتصاد غير المنظم" في نهاية الفقرة.

العمال

رد موحد. لا تحدد الصيغة الحالية إلى من ينبغي زيادة تغطية الضمان الاجتماعي وينبغي إضافة جملة "لشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (س)

حكومات

بلغاريا. إدراج النص بين قوسين معقوفين.

ناميبيا. لا يمكن دعم مسألة الموارد الطبيعية إلا إذا كان الوصول المنظم هو المبدأ التوجيهي.

أصحاب العمل

رد موحد. من الضروري توضيح أن الجملة بين قوسين معقوفين "الموارد الطبيعية" تشير فقط إلى الموارد الطبيعية العامة ولا تدعو إلى الوصول إلى الملكية أو الموارد الخاصة.

العمال

رد موحد. توصي بشدة على إدراج الإشارة إلى الموارد الطبيعية الواردة بين قوسين معقوفين.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، تبدأ الفقرة الفرعية الآن بعبارة "تعزيز" لربطها بشكل أفضل مع "ينبغي لهذا الإطار...". ويعود للجنة إعادة مناقشة مسألة الموارد الطبيعية بين قوسين معقوفين استناداً إلى التعديلات الممكنة تقديمها.

الفقرة ١١ (ع)

حكومات

بلغاريا. إضافة عبارة "سياسات" بعد "توفير".

العمال

رد موحد. إضافة عبارة "سياسات" بعد "توفير".

تعليق المكتب

جرى تعديل هذه الفقرة بإضافة عبارة "سياسات" بعد "توفير"، لمزيد من الوضوح مع مراعاة المقترح الذي تقدمت به منظمات العمال وحكومة بلغاريا.

الفقرة ١١ (ف)

الحكومات

الهند. إضافة الجملة التالية "تبعاً لمعيار موضوعي يقوم على السياسة العامة للتفتيش" في نهاية الجملة.

جمهورية إيران الإسلامية. إضافة عبارة "آليات رصد" في البداية.

أصحاب العمل

CGECI. من المقترح إضافة جملة "تتمتع بوسائل مناسبة لرصد" قبل عبارة "عمليات التفتيش" و"تشريعات العمل" قبل عبارة "كفاءة وفعالية".

MEF. إضافة "ومتسقة" بعد "وفعالية".

العمال

CTH. إضافة عبارة "منتظمة" بعد عبارة "تفتيش".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ص)

الحكومات

الهند. حذف جملة "أمن الدخل، بما في ذلك" في بداية الجملة.

سويسرا. حذف هذه الفقرة الفرعية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ق)

الحكومات

ألمانيا. إنَّ جملة "سبل الوصول الفعالة إلى العدالة" غير واضحة. وهناك صيغة بديلة مقترحة: "سبل الوصول إلى الانتصاف القضائي الفعال".

الولايات المتحدة. حذف الفقرة. في حين أننا لا نعارض الفقرتين (ق) و(ر)، إلا أنَّ هذه القائمة طويلة جداً.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١١ (ر)

الحكومات

توغو. إضافة عبارة "الإقليمي" بعد التعاون.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٢

الحكومات

النمسا. لا تؤيد الاقتطاع الذي يقترحه المكتب. إضافة بعد "وخدمات الاستخدام..." الجملة التالية "وفي الوقت نفسه احترام حماية البيانات".

بلجيكا، فنلندا. الإبقاء على النص كما هو.

بلغاريا، تركيا. تدعمان مقترح المكتب.

بوركينا فاسو. نقترح الإبقاء على قائمة الهيئات والسلطات المذكورة التي يمكن أن تشارك في صياغة إطار سياسي متكامل على أمل استكمال هذه القائمة خلال المناقشة الثانية في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

كولومبيا. ينبغي التشديد على أهمية إنشاء هيئات أو محافل تُعنى بالتنسيق الأفقي والعمودي بين الكيانات، تمثيلاً مع النهج المتكامل المقترح بشأن الانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة.

هنغاريا. حذف هذه الفقرة.

الفلبين. توافق على حذف عبارة "من قبيل" وقائمة الهيئات والسلطات. ولكن، تضيف جملة "المسؤولة عن المجالات السياسية الواردة في الفقرة ١١" بعد "الهيئات والسلطات المختصة".

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم الصيغة الحالية.

ICEA. الاستعاضة عن قائمة الهيئات والسلطات المختصة بعبارة "المؤسسات الفعالة".

العمال

رد موحد. تدعم اقتراح المكتب. غير أنّ التعديل المقترح لا يحل المشكلة. ومن المقترح الاستعاضة عن قائمة السلطات بعبارة "متعددة القطاعات" على أن تقرأ الفقرة كالتالي: "عند صياغة وتنفيذ إطار سياسي متكامل، ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن التنسيق بين مختلف المستويات الحكومية والتعاون متعدد القطاعات بين الهيئات والسلطات المختصة".

CGT-RA. إضافة جملة "وينبغي تنفيذ هذا الإطار من السياسات المحددة بالترافق مع السياسات الاستراتيجية والبرامج الوطنية الأخرى، بما فيها تلك المعنية بالتنمية والقضاء على الفقر واستراتيجيات العمل اللائق" في نهاية الجملة.

SEWA. الاستعاضة عن عبارة "بين مختلف المستويات الحكومية والتعاون" بعبارة "على المستوى الوطني وعلى مستوى الولاية والحكومات المحلية، والتعاون متعدد القطاعات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٣

الحكومات

ناميبيا. ينبغي الاستفاضة فيما يتعلق بالحصول على الأرض.

بولندا. ينبغي أن تكون الفقرة أكثر دقة.

سويسرا. حذف الفقرة وإعادة صياغتها وإدراجها كفقرة فرعية جديدة في الفقرة ١١.

أصحاب العمل

ANDI. الاستعاضة عن عبارة "الوحدات الاقتصادية" بعبارة "أصحاب العمل".

العمال

UNSA، UDTS، CSA، CNTS/FC، CNTS. الاستعاضة عن جملة "تقرّ بأهمية الأرض والملكية" بجملة "تسعى إلى تعزيز الوصول إلى الملكية والعقارات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

رابعاً - سياسات العمالة

الفقرة ١٤

الحكومات

بلغاريا. تدعم إضافة الفقرة.

إندونيسيا. إضافة الجملة "أن تتخذ التدابير الضرورية" قبل "تضع".

بولندا. دمج الفقرتين ١٤ و ١٥.

سويسرا. الاستعاضة عن الجملة "... وأن تجعل العمالة الكاملة واللائقة والمنتجة والمختارة بحرية..." بالجملة التالية: "وأن تستحدث شروطاً إدارية ملائمة لخلق الوظائف الكاملة واللائقة والمنتجة والمختارة بحرية."

ترينيداد وتوباغو. حذف الجملة: "أو خطتها للنمو و".

أصحاب العمل

رد موحد. تؤيد إعادة صياغة الفقرة وإضافتها.

CNES. لا تشير هذه الفقرة إلى الاقتصاد غير المنظم.

العمال

رد موحد. تدعم إضافة الفقرة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. أيدت جميع الحكومات تقريباً أو لم يكن لديها أية تعليقات بشأن إدراج الفقرتين ١٤ و ١٥ في القسم رابعاً (سياسات العمالة). ودعمت جميع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل هذا المقترح.

الفقرة ١٥

الحكومات

الأرجنتين. فيما يتعلق بإدراج الخصائص والممارسات، توافق على السياسات التي يذكرها المكتب وتقرّح إدراج عبارة "حسب مقتضى الحال" في الجملة الاستهلاكية.

أذربيجان. إضافة فقرة فرعية جديدة لتقرأ: "تعزيز عمالة الأشخاص المعوقين وغيرهم من فئات السكان المستضعفين".

البرازيل. إن الصيغة الحالية للفقرة ١٥ تعني أنه ينبغي لكافة سياسات العمالة الواجب أن تشكل الإطار الشامل في هذه المسألة، أن تخضع للتشاور. والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين في مسائل العمالة هو واقع ممارس في عدد من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، ولكن سيكون من الصعب تنفيذ التشاور في مجالات متنوعة من قبيل التعليم والبنية التحتية والأموال العامة والضرائب والصناعة والتجارة. وعليه، تقترح حكومة البرازيل إدراج عبارة "حسب مقتضى الحال" بعد عبارة "بالاستناد إلى مشاورات ثلاثية".

بلغاريا. تؤيد إضافة الفقرة.

بوركينيا فاسو. إضافة الفقرة الفرعية التالية: "استحداث وتفعيل قنوات لاستثارة وعي العاملين في الاقتصاد غير المنظم بشأن التدابير التي تتخذها الحكومات بشأنهم".

هنغاريا. الاستعاضة عن جملة "ينبغي... أن تشجع" بجملة "يجوز... أن تشجع".

الهند. إضافة فقرة فرعية تقرأ: "النهوض بنظام فعال لمعلومات سوق العمل لتسهيل معادلات العرض والطلب فيما يتعلق بالخطاب السياسي المستنير".

الولايات المتحدة. الجدير بالذكر أنه في جميع هذه الفقرات الفرعية، لا تعمل وزارات العمل والاستخدام إلا على السياسات الواردة في الفقرة (هـ). ونرحب بصيغة إضافية بشأن سياسات العمالة التي كانت بمثابة أفضل الممارسات والتي سمحت لبلدان بعينها بالحد من السمة غير المنظمة بشكل ناجح.

أصحاب العمل

رد موحد. تؤيد إعادة الصياغة وإضافة الفقرة.

CGECI. ترغب أن تراعى مسألة تحديد الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم لأنها تساهم في الوقت نفسه في ضمان متابعة الجهات الفاعلة والأنشطة التي تضطلع بها، ما من شأنه أن يتيح المزيد من الإطلاقة فيما يتعلق بمختلف تدابير الدعم بهدف إضفاء السمة المنظمة على هذا الاقتصاد.

العمال

رد موحد. تؤيد مقترح إضافة الفقرة.

CTM. إضافة فقرة فرعية أخرى لتقرأ: "تدابير تحفز التنمية المستدامة والوظائف الخضراء".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. واستناداً إلى التعليقات التي أبدتها حكومة الهند بشأن إضافة إحالة إلى معلومات سوق العمل وحكومة البرتغال فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصالح العاطلين عن العمل لفترة طويلة، ومع مراعاة أن القرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٤، شملت هاتين النقطتين، أدرج المكتب فقرتين فرعيتين جديدتين (ز) و(ح) في الفقرة ١٥.

الفقرة ١٥ (أ)

الحكومات

أنزيبجان. إضافة جملة "تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

بلغاريا. ينبغي أن تُفهم الإحالة إلى "التحول الهيكلي" على أنه ذو صلة بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الهند. إضافة عبارة "تستجيب للطلب" في أول الفقرة.

إندونيسيا. إضافة الجملة "والنمو الشامل" بعد "للعامة".

أصحاب العمل

Business NZ. الاستعاضة عن عبارة "تتصدى لأوجه انعدام المساواة" بعبارة "تخفيض" أو "تقلل".

العمال

رد موحد. ينبغي فهم الإشارة إلى "التحول الهيكلي" على أنه عنصر مهم فيما يتعلق بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويرتبط ذلك بتحول الاقتصادات القائمة على الإنتاج الزراعي والإنتاج ذي القيمة المضافة المتدنية إلى اقتصادات صناعية أكثر تنوعاً، تنتج سلعاً وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى وتشمل قطاعات تكون فيها الأجور مرتفعة. وينبغي عدم مزج هذا المصطلح بمفهوم "التكيف الهيكلي" المختلف تماماً.

تعليق المكتب

يؤكد المكتب أن إدراك منظمات العمال لمفهوم "التحول الهيكلي" - الذي ينبغي عدم مزجه مع مفهوم "التكيف الهيكلي" هو الصحيح. وجرى شرح هذا المفهوم في الوثيقة الأساسية الصادرة عن المناقشة المتكررة التي جرت خلال مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٤ واستنتاجات تلك المناقشة^{١١}. وتستند الفقرة ١٥ إلى هذه الاستنتاجات والمنشورات الأخرى التي تناول دور "التحول الهيكلي" كعنصر أساسي لاستراتيجية التنمية الشاملة، توضح أيضاً هذه النقطة^{١٢}.

الفقرة ١٥ (ب)

الحكومات

أستراليا. سيكون من الصعب تطبيق ذلك على المستوى الإداري في الاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بقوانين ضريبية صارمة.

بلغاريا. تدعم النص الذي يقترحه المكتب.

ترينيداد وتوباغو. تستلزم عبارة "عملية التحول الهيكلي" التوضيح في سياق هذه المناقشة.

العمال

رد موحد. تؤيد بشدة النص الذي يقترحه المكتب.

الولايات المتحدة. إضافة عبارة "الزراعة وتربية المواشي" وعبارة "الأعمال الحرفية" إلى قائمة مجالات السياسة العامة. UNSAS، UDTS، CSA، CNTS/FC، CNTS

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٥ (ج)

الحكومات

بلغاريا. يمكن أن تكون الفقرة الفرعية (ج) مرتبطة بشكل أوضح بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الولايات المتحدة. حذف الإشارة إلى القرار والاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، المعتمدة في عام ٢٠٠٧ إذ سبق ووردت هذه الاستنتاجات في الديباجة.

أصحاب العمل

MEF. تقترح إدراج عبارة "والتي يمكن التنبؤ بها" بعد عبارة "على نحو جيد" والاستعاضة عن "اللوائح" بعبارة "إطار تنظيمي".

^{١١} مكتب العمل الدولي: سياسات العمالة من أجل استدامة الانتعاش والتنمية، التقرير السادس، وتقرير اللجنة المعنية بالمناقشة المتكررة عن العمالة، في محضر الأعمال المؤقت رقم ١٢ (منقح)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤.

^{١٢} انظر، على سبيل المثال:

J. Salazar-Xirinachs, I. Nübler and R. Kozul-Wright (eds): *Transforming economies – Making industrial policy work for growth, jobs and development* (Geneva, ILO-UNCTAD, 2014).

العمال

رد موحد. يمكن أن تكون الفقرة الفرعية أكثر اقتضاباً ووضوحاً في ارتباطها بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم والإحالة إلى القرار والاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة في الديباجة. مثلاً في الفقرة ١١ منها، ينبغي إعادة صياغة هذه الفقرة الفرعية لتقرأ كما يلي: "بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، بما فيها المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، باعتبارها أحد المحركات لاستحداث الوظائف وتعزيز روح تنظيم المشاريع واللوائح المصممة والشفافة والمنشورة على نحو جيد لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم والمنافسة الشريفة".

UGT (إسبانيا). إضافة الجملة التالية: "... بالإضافة إلى اعتماد تدابير تنطبق على حالات العمل المنزلي حيث لا يكون صاحب العمل منشأة بل شخص" في نهاية الفقرة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. شددت حكومة واحدة ومنظمات العمال على أن الإحالة إلى القرار والاستنتاجات بشأن تنمية المنشآت المستدامة، والمعتمدة في عام ٢٠٠٧ سبق ودُكرت في الديباجة ويمكن حذفها في هذا القسم.

الفقرة ١٥ (د)

الحكومات

أذربيجان. إضافة عبارة "زيادة نوعية اليد العاملة".

الصين. الاستعاضة عن عبارة "تنمية المهارات" بعبارة "التدريب المهني والتدريب على المهارات".

الهند. إضافة عبارة "والتدريب الفعال على سد الثغرات" في نهاية الفقرة.

إندونيسيا. إضافة الجملة "إبطار المؤهلات الوطني" قبل "التعلم السابق".

الفلبين. حذف عبارة "غير المنظمة" بعد "التلمذة الصناعية".

العمال

CTH. إضافة عبارة "ابتكارية" بعد "سياسات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في النص العربي، مع إضافة "to" أمام عبارة "new technologies" في النص الإنكليزي للاتساق اللغوي.

الفقرة ١٥ (هـ)

الحكومات

أذربيجان. إضافة جملة "تعزيز الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل".

بلغاريا. إضافة إحالة إلى سياسات الأجور، بما فيها تلك المعنية بالحد الأدنى للأجور.

العمال

رد موحد. لمزيد من الوضوح، إدراج الجملة "من قبيل سياسات أجور مصممة على نحو ملائم، بما فيها تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجور" بحيث تقرأ هذه الفقرة كما يلي: "سياسات ومؤسسات سوق العمل، من قبيل سياسات أجور مصممة على نحو ملائم، بما فيها تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، ومرتبطة بسياسات أخرى تشمل الحماية الاجتماعية؛ برامج وضمانات العمالة؛ دعم الأسر منخفضة الدخل للخلاص من براثن الفقر والوصول إلى العمالة المختارة بحرية؛ تعزيز اتساع وتقديم خدمات الاستخدام بفعالية إلى أولئك الموجودين في الاقتصاد غير المنظم؛"

تعليق المكتب

أضاف المكتب إحالة إلى سياسات الأجور بما فيها سياسات الحد الأدنى للأجور، كما اقترحتها حكومة بلغاريا والعمال، لأنّ هذه الصيغة تتسق مع القرار والاستنتاجات المتفق عليها في مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٤ بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن العمالة والحكم بشأن "سياسات ومؤسسات سوق العمل". الواردة في هذا القرار. ولمزيد من الوضوح، جرى أيضاً إعادة ترتيب نهاية الفقرة الفرعية.

الفقرة ١٥ (و)

الحكومات

الهند. الاستعاضة عن عبارة "الضمانات للشباب" بعبارة "ضمانات العمالة" وإضافة عبارة "وبرامج التدريب المهني" قبل عبارة "التوفير سبل حصولهم".

إندونيسيا. إضافة العبارة "أو روح تنظيم المشاريع لديهم" بعد "من المدرسة إلى العمل" وإضافة عبارة "على المهارات في قطاع الأعمال" بعد "التدريب".

البرتغال. إضافة الجملة "تدابير لتعزيز الانتقال من البطالة أو التعطل إلى العمل، لاسيما بالنسبة إلى الأشخاص العاطلين عن العمل لفترة طويلة والنساء والمجموعات المحرومة الأخرى" في نهاية الفقرة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٥ (ز)

تعليق المكتب

أدرجت كلمة "الأشخاص" قبل عبارة "العاطلين عن العمل لفترة طويلة" لمزيد من الوضوح.

خامساً - الحقوق والحماية الاجتماعية

الفقرة ١٦ (الاستهلال)

الحكومات

بلجيكا. إضافة جملة "إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية واستراتيجيات توسيع تغطية الضمان الاجتماعي بأسرع ما يمكن ليشمل أكبر عدد ممكن من الأشخاص".

هنغاريا. هناك تحفظات مهمة بشأن مد نطاق الحقوق والضمان الاجتماعي الخاصة بأصحاب العمل في التشريعات الوطنية، لتشمل أولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

إندونيسيا. إضافة عبارة "ضرورية" بعد "تدابير".

هولندا. إضافة الجملة "القضاء على جميع أشكال التمييز المتصلة بالاستخدام والمهنة".

الولايات المتحدة. حذف عبارة "الاسيما:" والفقرات الفرعية اللاحقة (أ) و(ب) و(ج) و(د) بما أنّ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل المذكورة بشكل متكرر على امتداد النص.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٦ (أ)

الحكومات

كولومبيا. ينبغي أن يكون الانتقال تدريجياً من خلال سلسلة من الخطوات التي تضم عناصر مختلفة وأدوات دعم، وينبغي أن يضمن استدامة نظم الضمان الاجتماعي.

البرتغال. يمكن أن يُنظر إلى الاعتراف بهذه الحقوق على أنه حافز للإبقاء على الاقتصاد غير المنظم.

رومانيا. نظراً للوائح الوطنية بشأن العلاقات الصناعية، قد تبرز بعض المشاكل فيما يتعلق بمقاربة الحقوق المتأتبة عن علاقة الاستخدام، لاسيما بالنسبة إلى الأشخاص الضالعين في أشكال العمل غير النمطية أو لحسابهم الخاص.

أصحاب العمل

KEF. إضافة جملة "الإقرار الفعلي بـ" في البداية وحذف النص بعد "الحرية النقابية".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٦ (ج)

العمال

UNSA، UDTS، CSA، CNTS/FC، CNTS. الاستعاضة عن جملة "القضاء الفعلي على عمل الأطفال" بجملة "محرارة أسوأ أشكال عمل الأطفال".

CTM. تقترح تعديل الفقرة (ج) لتقرأ كالتالي: "القضاء الفعلي على عمل الأطفال، بما فيه أسوأ أشكاله، وحماية العمال الشباب".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٦ (د)

أصحاب العمل

KEF. حذف الفقرة (د).

العمال

CTH. إضافة عبارة "والجنس" في نهاية الجملة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٧ (أ)

الحكومات

النمسا. الاستعاضة عن عبارة "للتصدي" بعبارة "القضاء على".

إندونيسيا. الاستعاضة عن عبارة "فورية" بعبارة "ملائمة".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ١٧ (ب)

الحكومات

النمسا. حتى في الاقتصادات عالية التطور، غالباً ما لا يكون العاملون لحسابهم الخاص والعمال المستقلون مشمولين بها، وبالتالي من المبالغ به طلب ذلك من أقل الاقتصادات نمواً.

بلجيكا. توضح هذه الفقرة الهدف وهو ينطوي على تعزيز حماية السلامة والصحة المهنيين في الاقتصاد غير المنظم، ولكن بالتوجه مباشرة إلى الجهات الفاعلة المعنية.

البرازيل. ليس من المجدي مد نطاق حماية السلامة والصحة المهنيين لتشمل الاقتصاد غير المنظم، طالما أنّ هذا الأخير يبقى على ستمه غير المنظمة. وتُقدّم الصيغة التالية للفقرة (ب): "تعزيز ومد نطاق حماية السلامة والصحة المهنيين عن طريق إضفاء السمة المنظمة".

بولندا. إنّ مقترح المكتب بشأن مد نطاق الحماية لتشمل أصحاب العمل بحاجة إلى توضيح؛ احتمال تداخل بين الفقرتين (أ) و(ب).

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

العمال

رد موحد. الصيغة الحالية للتوصية المقترحة لا تشدد على نحو كافٍ لا على السلامة والصحة المهنيين ولا على ضرورة أن يقوم نظام تفتيش العمل العام بدعم وضمان الانتقال الفعال.

تعليق المكتب

أضيفت الإشارة إلى "أصحاب العمل والعمال في" قبل "الاقتصاد غير المنظم" إذ تبدو أكثر اتساقاً مع النهج المعتمد في الأجزاء الأخرى من الصك المقترح، ولا سيما في الفقرة ٤.

الفقرة ١٨

الحكومات

الأرجنتين، بلغاريا. إدراج عبارة "المعيشي" بين قوسين معقوفين.

النمسا. ينبغي إضافة "المعالين" بعد عبارة "العاملين".

بلغاريا. حذف عبارة "حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة".

فنلندا، الهند، اليابان، كينيا، المكسيك، الفلبين، البرتغال. الأفضل حذف عبارة "المعيشي" بين قوسين معقوفين.

هنغاريا. إضافة فقرة جديدة "ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز نشر المعلومات بشأن حقوق العمال للأشخاص المعرضين للعمالة غير المنظمة".

هولندا. من الضروري التوضيح إلى أي قسم من الجملة تعود عبارة "حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة".

بولندا. توضيح عبارة "حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة".

المملكة المتحدة. في المملكة المتحدة، لا يُعتبر الحد الأدنى للأجر "أجراً معيشياً". وينبغي تمييزه بشكل واضح في النص.

أصحاب العمل

رد موحد. تعارض بشدة إضافة عبارة "المعيشي" بين قوسين معقوفين، إذ تحيل اتفاقيات منظمة العمل الدولية إلى "الحد الأدنى للأجر" أكثر منه إلى "الحد الأدنى للأجر المعيشي" غير المعرف. UPS. حذف هذه الفقرة.

العمال

رد موحد. تدعم بشدة إدراج عبارة "المعيشي" بعد "الحد الأدنى للأجر"، إذ إنّ هذه الإحالة أساسية لوضع إرشادات بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى توفير أمن الدخل لتلبية احتياجات العمال وأسرهم في الاقتصاد غير المنظم. ويرد هذا المفهوم في الفقرة ٣(د) من إعلان فيلادلفيا، الذي تذكّر به الديباجة، وفي الدراسة الاستقصائية العامة لمؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٤ بشأن وضع الحد الأدنى للأجور. وفي الوقت نفسه، تقترح منظمات العمال حذف عبارة "حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة" في النهاية إذ من شأن هذه الصياغة أن تفضي إلى انقسامات بين بلدان قد تفرض قواعد للحماية الدنيا وتوسع نطاقها لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم وبلدان أخرى قد تعفى من ذلك لأنّ مثل قواعد الحماية هذه غير موجودة لديها.

CATS. الاستعاضة عن جملة "الحد الأدنى للأجر [المعيشي]" بجملة "الأجر المنصف والعاقل".

FS. إضافة عبارة "تستحدث أو" قبل "تمد".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. لم يتم التوصل إلى إجماع بشأن عبارة "المعيشي" بين قوسين معقوفين. واقترحت عدة حكومات ومنظمات أصحاب العمل حذفها. وأيدت منظمات العمال بشدة الإشارة إلى الحد الأدنى للأجر المعيشي، شأنها شأن حكومة واحدة (الأرجنتين). ويعود إلى اللجنة أن تعيد النظر في النص بين قوسين معقوفين، على أساس التعديلات التي قد تُقدم خلال المناقشة الثانية للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة أنّ بعض الردود تشير إلى افتقار مفهوم "الحد الأدنى للأجر المعيشي" للوضوح، يقدم المكتب التعليقات التالية. إنّ ديباجة دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩١٩ تدعو إلى تحسين عاجل في ظروف العمل، لاسيما من خلال "توفير أجر يكفل ظروف معيشة مناسبة". ويذكّر إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤ ومؤخراً إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨ بأن للمنظمة التزام بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق، ضمن جملة أمور، "حداً أدنى من الأجر المناسب للمعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين لمثل هذه الحماية". ولا تحيل اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) إحالة مباشرة إلى مفهوم الحد الأدنى للأجر المعيشي، ولكنها تشترط على الدول المصدقة عليها أن تراعي، عند تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور، احتياجات العمال وأسرهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأجور في البلاد وكلفة الحياة وإعانات الضمان الاجتماعي ومقارنة مستويات معيشة المجموعات الاجتماعية الأخرى.

وخضعت الاتفاقية رقم ١٣١ والتوصية رقم ١٣٥ المصاحبة لها لدراسة استقصائية عامة من جانب لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، جرى تقديمها إلى الدورة الثالثة بعد المائة (٢٠١٤) لمؤتمر العمل الدولي. ولاحظت لجنة الخبراء أنّ "مفهوم الأجر المعيشي... يشير إلى وجود حد أدنى للأجر وإلى مستوى معيشي مقبول" ووصفت عدداً من المبادرات التي جرى إطلاقها على المستوى الوطني لتعزيز اعتماد مستوى معيشي^{١٣}.

وطلبت بعض الحكومات توضيحات فيما يتعلق بجملة "حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة". ويلحظ المكتب أنّ هذه الجملة تحيل إلى "الحد الأدنى للأجر (المعيشي)؛ وأعاد صياغة الجملة لمزيد من الوضوح.

^{١٣} انظر مكتب العمل الدولي: نُظُم الحد الأدنى للأجور، الدراسة الاستقصائية العامة للتقارير بشأن اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) وتوصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤، التقرير الثالث (الجزء ١ ب)، الفقرات ٥٢-٥٧ و٢٨٣-٢٨٥.

الفقرة ١٩

الحكومات

كندا/. حذف عبارة "خاصاً".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في قسم كبير منه، باستثناء إضافة جملة "ينبغي للدول الأعضاء" في مستهل الفقرة، لأسباب لغوية.

الفقرة ٢٠

الحكومات

ألمانيا. الاستعاضة عن جملة "العمال في الاقتصاد غير المنظم" بجملة "العمال لدى الغير في الاقتصاد غير المنظم".
الهند. إضافة جملة "من خلال تقارب ملائم بين تدابير الضمان الاجتماعي وخلق روابط مع المؤسسات المالية الرسمية" بعد عبارة "في الاقتصاد غير المنظم".

إندونيسيا. إضافة عبارة "تدرجياً" بعد عبارة "أن تمد".

الجزيل الأسود. يمكن اعتبار هذه الفقرة شرطية إلى حد ما.

بولندا. من الممكن مناقشتها مجدداً.

أصحاب العمل

UPS، KEF، حذف النص "أن تمد تدرجياً نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم، و" العمال

CNTS، CNTS/FC، CSA، UDTS، UNSAS. الاستعاضة عن عبارة "التأمين الاجتماعي" بعبارة "الحماية الاجتماعية".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في قسم كبير منه، باستثناء إضافة جملة "ينبغي للدول الأعضاء" في مستهل الفقرة، لأسباب لغوية.

الفقرة ٢١

الحكومات

جنوب أفريقيا. الاستعاضة عن عبارة "إتاحة" بعبارة "تسهيل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، طرأت تغييرات طفيفة على النص لإدراج جملة "ينبغي للدول الأعضاء" في بداية الفقرة ٢١ لأسباب لغوية.

الفقرة ٢٢

الحكومات

الأرجنتين، بلجيكا، بلغاريا، النرويج، الفلبين. توافق على اقتراح المكتب.

النمسا. قد يكون من الضروري أن يتضمن القسم خامساً توضيحاً بأن الأشخاص الذين يتعمدون تجنب النظم الاجتماعية وتلك المتعلقة بالعمل والضرائب، لا يحق لهم بالإعانات الاجتماعية، على أن يتم تجنب مسألة عدم الامتثال.

بلجيكا. إضافة جملة "مع مراعاة الحفاظ على الحقوق الاجتماعية للعمال المعنيين" بعد جملة "التشريعات الاجتماعية وتشريعات العمل". نقل هذه الفقرة إلى القسم رابعاً (سياسات العمالة).

بلغاريا، النرويج. من الأفضل نقل هذه الفقرة إلى القسم سادساً.

بوركنيا فاسو. إعادة صياغة الجملة على النحو التالي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير مناسبة، بما في ذلك توفير حوافز مناسبة وقنوات معلومات يمكن النفاذ إليها واستثارة الوعي وتقديم التدريب في هذا الصدد وإنفاذ القوانين وتطبيق العقوبات، بغية منع التهرب من دفع الضرائب والتخلص من التشريعات الاجتماعية وتشريعات العمل".

قيرص. تبقى على تشكيكها في معالجة مسألة العمل غير المعلن عنه بالطريقة نفسها التي تعالج فيها الأشكال الأخرى للاقتصاد غير المنظم.

فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، هولندا. الاستعاضة بالجملة التالية: "في حالات التهرب من دفع الضرائب والتخلص من التشريعات والقوانين الاجتماعية وتشريعات وقوانين العمل، هناك تدابير محددة يمكن أن تكون أكثر ملاءمة، مع مراعاة الإطار القانوني المطبق. وقد تشمل مثل هذه التدابير ما يلي: التخلص من الروادع وتوفير حوافز ملائمة في نظام الضرائب والإعانات وتحسين إنفاذ القانون وتطبيق العقوبات". الإبقاء على هذا النص في القسم خامساً (الحقوق والحماية الاجتماعية).

الهند. حذف عبارة "الاجتماعية و" وإضافة عبارة "وطني" بعد عبارة "إطار قانوني".

إيطاليا. الإبقاء على الفقرة في القسم خامساً إذ إنّ هذه المسألة لا تعني الاتحاد الأوروبي فحسب، بل الكثير من البلدان الأخرى التي تنتمي إلى مجموعات جغرافية تكافح في إرساء نظم مستدامة لإعادة التوزيع.

كينيا. الاستعاضة عن النص بعد عبارة "دفع الضرائب" بالجملة التالية "التشريعات الاجتماعية وتشريعات العمل والقوانين ذات الصلة بها وانتهاكها".

الفلبين. نقل الفقرة بصيغتها البديلة إلى القسم سادساً، لتحل محل الفقرة ٣٠.

رومانيا. إضافة إشارة إلى توحيد نشاط تفتيش العمل من خلال المهارات الموسعة والأدوات الملائمة لممارسة تلك المهارات.

ترينيداد وتوباغو. ينبغي حذف هذه الفقرة.

الولايات المتحدة. حذف الفقرة. نوقشت مسألة "العمل غير المعلن عنه" بشكل مستفيض في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتقرر أن العمل غير المعلن عنه يدخل في إطار "الأنشطة غير المشروعة" المشار إليها في الفقرة ٢(ب). وتتناقض هذه الفقرة مع هذا المفهوم وبالتالي، نقترح حذفها.

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم مقترح المكتب بتعديل النص وفقاً للتعديل الذي يقترحه الاتحاد الأوروبي.

العمال

رد موحد. تدعم اقتراح الاستعاضة عن النص بين قوسين معقوفين بالنص الذي يقترحه المكتب، وينبغي إدراجه في القسم سادساً للاستعاضة عن الفقرة ٣٠، بدلاً من القسم خامساً.

CGT (فرنسا)، CGT-RA. حذف هذه الفقرة.

تعليق المكتب

أيدت حكومات عديدة وجلّ منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل النص البديل الذي يقترحه المكتب. واقترحت حكومات كثيرة من الاتحاد الأوروبي وحكومات أخرى نصاً بديلاً. واقترحت بعض الحكومات حذف هذه الفقرة بين قوسين معقوفين. ومراعاة لهذه التعليقات، أعيدت صياغة الفقرة ٢٢ لتعكس بشكل أوضح فحوى المناقشة التي جرت في اللجنة خلال الدورة ١٠٣ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٤) ولتهدف إلى توفير نص توافقي. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ هذا الحكم سيستكمل الفقرات ٧(ك) و٧(ل) و٣٠.

واقترحت ردود كثيرة نقل هذه الفقرة إلى القسم سادساً، في حين فضلت حكومات عديدة في الاتحاد الأوروبي إبقاءه في القسم خامساً. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أن هذه الفقرة التي تعالج مسائل الحوافز والامتنال، قد يكون لها مكان أفضل كفقرة افتتاحية في القسم سادساً الذي يفتقر حالياً إلى فقرة افتتاحية. ثم الإبقاء على الفقرة في القسم خامساً. ويعود إلى اللجنة أن تنظر في نقل الفقرة على أساس التعديلات الممكن تقديمها.

سادساً - الحوافز والامتنال والإنفاذ

الفقرة ٢٣

الحكومات

البرازيل. ترى أنّ التغييرات المقترحة في القسم سادساً لا تنمشى مع نتائج الدورة الثالثة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، حيث تقرر أن يرتبط أي حافز عام أو أي إعانة عامة بالتزام المنشأة في إضفاء السمّة المنظمة عليها وعلى العاملين فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى السياسات المتعلقة بتحويل الدخل إلى المجموعات السكانية المستضعفة، تكون فعالة عندما ترتبط بنوع ما من الالتزام.

بلغاريا. تقترح حذف جملة "والامتنال للقوانين واللوائح" تجنباً لسوء تفسيرها على أنها تحد من الامتنال للقوانين واللوائح.

كولومبيا. يجب التوصية بأنه ينبغي للحكومات أن تعمل من خلال آليات تسهل الانتساب إلى نظام الضمان الاجتماعي، من قبيل إرساء "نظم النافذة الوحيدة" من أجل تسهيل إجراءات إضفاء السمّة المنظمة على قطاع الأعمال والعمال، أو وضع نماذج أحادية للانتساب، وبالتالي خفض وقت وكلفة الانتساب إلى نظام الضمان الاجتماعي.

هنغاريا. إضافة فقرة جديدة تقرأ "تعزيز نشر المعلومات بشأن حقوق العمال لصالح الأشخاص المعرضين للعمالة غير المنظمة".

أصحاب العمل

CNES. تدعم الصيغة الحالية وتقرح حذف جملة "والامتنال للقوانين واللوائح".

العمال

رد موحد وBAK. تقترح بشدة حذف جملة "والامتنال للقوانين واللوائح". ويمكن قراءة الصيغة الحالية على أنها تشير إلى الحد من الامتنال للقوانين واللوائح كإجراء للحد من العوائق أمام الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. وهذا التأويل غير مقبول، خاصة عندما تكون القوانين واللوائح مرتبطة بحقوق العمال. وينبغي أن يكون تحسين الامتنال للقوانين واللوائح جزءاً من عملية دعم الانتقال.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه العمال وحكومة بلغاريا، يسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ هذا الحكم يتعلق بالحد من العوائق المطروحة أمام الامتنال وليس الحد من الامتنال نفسه.

الفقرة ٢٤

الحكومات

البرازيل. يُقترح إضافة الجملة "، رهناً بامتنال المستفيدين للتشريعات،" بعد "أن توفر".
بلغاريا. الاستعاضة عن هذه الفقرة بفقرة جديدة يقترحها المكتب، كما يرد ذلك في التعليق على الفقرة ٢٥.
الصين. الاستعاضة عن عبارة "المهارات" بجملة "والتدريب المهني والتدريب على المهارات".
بولندا. تعترض على مقترح المكتب في إضافة نص.
جنوب أفريقيا. إضافة عبارة "دعم" لتقرأ كالتالي "بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى خدمات دعم الأعمال".
السويد. إضافة عبارة "والعدالة والحق في العمل" قبل "وحقوق الملكية".

أصحاب العمل

رد موحد. تفضل النص الحالي.
Business NZ. حذف جملة "وبرامج التعلم والمهارات".
CGECI. تؤيد الصيغة الحالية وتقترح حذف النص "وحقوق الملكية".

العمال

رد موحد. كما أشير إليه في التعليقات المتعلقة بالفقرة ٢٥، يُقترح الاستعاضة عن هذه الفقرة بفقرة جديدة يقترحها المكتب.

تعليق المكتب

يسرعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ منظمات أصحاب العمل وبعض الحكومات اقترحت الإبقاء على الصيغة الحالية، في حين اقترحت حكومات عديدة الاستعاضة عنها بصيغة بديلة يقترحها المكتب. وكما أشير إليه أعلاه، اقترح العمال الاستعاضة عن الفقرة بالفقرة الجديدة التي يقترحها المكتب في القسم رابعاً "سياسات العمالة". وقد أدرجها المكتب الآن باعتبارها الفقرة ٢٥ من القسم سادساً، كما اقترحت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

الفقرة ٢٥ (فقرة جديدة)

الحكومات

النمسا. تؤيد الفقرة الجديدة الحالية لكنها تقترح حذف جملة "مثل تلك التي تدمج بين ضريبة النقل وضريبة القيمة المضافة واشتراكات التأمين الاجتماعي في تسديد دوري واحد" في الفقرة الفرعية (ب).
بلجيكا. بيد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار فيما يتعلق بوجوب إدراج هذه الفقرة المضافة في مكان أكثر ملاءمة في التوصية المقترحة.
بلغاريا. تؤيد مقترح المكتب بإضافة فقرة جديدة وإدراجها في القسم سادساً للاستعاضة عن الفقرة ٢٤.
ألمانيا. في الجملة الاستهلاكية، ينبغي الاستعاضة عن "بما في ذلك" بعبارة "يمكن أن تشمل"، لأنّ التدابير المشار إليها لا يمكن أن تتلاءم جميعها مع كافة السياقات القطرية.

اليونان. تقترح إعادة الصياغة على النحو التالي: "إجراء إصلاحات على سياسات خلق المنشآت من خلال خفض تكاليف التسجيل أو طول الإجراء؛ دعم روح تنظيم المشاريع واللوائح المصممة والشفافة والمنشورة على نحو جيد، لتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة والمنافسة الشريفة." تقترح إضافة فقرتين فرعيتين جديدتين: "تعزيز دور السلطات المحلية والإقليمية وتنظيم مشاركتها في المبادرات المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر" و"تعميم روح تنظيم المشاريع لدى النساء والشباب".

هنغاريا. الاستعاضة عن عبارة "ينبغي أن تعتمد" بعبارة "ينبغي أن تبحث في اعتماد".

كينيا. استبدال الفقرة الفرعية (أ) من كلمة "خفض" حتى نهاية الجملة، بالجملة التالية "تكاليف التسجيل وطول الإجراء" وإضافة عبارة "محددة" بعد كلمة "حصص". ومن شأن ذلك أن يحسن التوضيح والدقة.

هولندا. تغيير الصياغة إلى "يجوز (أو يمكن) للدول الأعضاء أن تعتمد تدابير".

النرويج. تويد إضافة فقرة جديدة بشأن المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر.

بولندا. من الأفضل إدراج الفقرة في الفقرتين ١٤ و ١٥ حتى لا يكون النص طويلاً.

البرتغال. الاستعاضة عن عبارة "incentive" بعبارة "incentives" في النص الإنكليزي. وإضافة جملة "أو أية إجراءات إدارية أخرى" في نهاية الفقرة الفرعية (أ).

السويد. قد تفضي الصيغة الحالية إلى انتهاك لمبدأ التناسب في فرض الضرائب وقد يفرض قصوراً تنافسياً غير منصف على أولئك الذين يتجاوزون القيمة وعليهم دفع الضرائب على دخلهم الحقيقي. كما قد يهدد ذلك انتهاك التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن القيمة المضافة. ونظراً إلى أن المقترح قد يتجلى بفترة محاسبية أطول، فذلك يعني أيضاً خطراً متزايداً للعمل غير المعلن عنه وبالتالي، زيادة في الاقتصاد غير المنظم.

سويسرا. لا تويد إدراج هذه الفقرة. وهناك إشارة إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في الفقرة ١٥ (ج) والتدابير المقترحة ترد أصلاً في الفقرة ١١.

أصحاب العمل

رد موحد. تويد كلاً مقترح المكتب بإدراج هذه الفقرة الجديدة بعد الفقرة ١٥. غير أنه ينبغي نقل الفقرة الجديدة المقترحة إلى القسم سادساً، لأنها تشمل العديد من المسائل نفسها المناقشة في الفقرتين ٢٣ و ٢٤. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذه الفقرة الجديدة أن تتناول أيضاً حقوق الملكية وأن تتضمن فقرة فرعية إضافية لتقرأ "خفض طول وتكاليف الإجراءات للحصول على سندات قانونية تثبت ملكية الأرض أو العقارات أو أي ممتلكات أخرى".

NEF. إضافة فقرة فرعية تقرأ: "خفض الاشتراطات القانونية في قانون العمل، المطبقة على المنشآت الصغيرة دون حجم محدد من القيمة، من قبيل القيود المفروضة على العمل أيام الأحاد والعطل العامة، ساعات العمل العادية، الساعات الإضافية، وعدم مرونة سوق العمل فيما يتعلق بإنهاء الاستخدام".

العمال

رد موحد. تويد مقترح المكتب بإضافة فقرة جديدة. غير أنه من الأنسب إدراج هذه الفقرة الجديدة في القسم سادساً، كبديل عن الفقرة ٢٤.

تعليق المكتب

تدعم العديد من الحكومات ووجل منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل إدراج هذه الفقرة الجديدة التي يقترحها المكتب. ومع مراعاة أن كلاً من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تشدد على نقل هذه الفقرة إلى القسم سادساً (الحوافز والامتنال والإنفاذ)، قام المكتب بإدراجها في الفقرة ٢٥ من النص الجديد المقترح في القسم سادساً. غير أنه يبدو من غير المناسب الاستعاضة عن الفقرة ٢٤ الواردة حالياً في القسم سادساً، كما يقترحه العمال. وبالتالي، تم الإبقاء على الفقرتين في القسم سادساً.

ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أن بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل اقترحت صيغة جديدة لبعض الفقرات الفرعية أو اقترحت إضافة فقرات فرعية جديدة. ويعود إلى اللجنة أن تناقش المقترحات على أساس التعديلات التي يمكن تقديمها خلال المناقشة.

الفقرة ٢٦

الحكومات

الأرجنتين. لقيت هذه الفقرة دعماً صريحاً من الأغلبية، وهي تشكل محوراً مهماً لتصميم استراتيجيات متكاملة تدمج الحوافز والعقوبات للذين لا يمتثلون للقانون.

النمسا، بلغاريا، هولندا. تويد النص بين قوسين معقوفين.

البرازيل. تقترح فقرة جديدة كالتالي: "تنص على تدابير وحوافز مناسبة مرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم." وبهذه الطريقة، يمكن احترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة ١٠٣ لمؤتمر العمل الدولي بشأن ربط الحوافز بالسمة المنظمة.

الهند. حذف عبارة "أو تستعرض آليات موجودة".

كينيا، سويسرا. حذف النص بين قوسين معقوفين.

أصحاب العمل

CNI. لا يرى أصحاب العمل أي تأثير للمقترح بين قوسين معقوفين على البرازيل.

العمال

رد موحد. تدعم بشدة إضافة النص بين قوسين معقوفين.

CGT-RA. تقترح إضافة فقرة أخرى تقرأ "اعتماد تدابير مناسبة، من قبيل توفير حوافز ملائمة وإنفاذ التشريعات وتطبيق العقوبات، بغية خطر التهرب من الضرائب وعدم المشاركة فيها وعدم احترام التشريعات الاجتماعية وتشريعات العمل وغيرها من القوانين".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله، بما في ذلك النص بين قوسين معقوفين. ويعود إلى اللجنة أن تعيد مناقشة المسألة الواردة بين قوسين معقوفين على أساس التعديلات التي يمكن تقديمها.

الفقرة ٢٧

الحكومات

النمسا. لا صيغة بديلة مقترحة ولكن المشكلة هي أن القانون النمساوي الحالي لا ينص على نظام تفتيش للعاملين لحسابهم الخاص.

بلغاريا. إدراج جملة "عملاً بالاتفاقيات بشأن تفتيش العمل..." في البداية.

ألمانيا. الاستعاضة عن جملة "جميع العمال وأماكن العمل" بجملة "جميع العمال لدى الغير وأماكن العمل حيث يكون هؤلاء العمال لدى الغير عاملين فيها".

اليونان. هناك تحفظات بشأن تطبيق مثل هذا الحكم الذي نوافق عليه من حيث المبدأ. ولا يمكن الاضطلاع بدور تفتيش مختلف الآليات الإدارية إلا بموجب الشروط التي يحددها التشريع الوطني، وغالباً ما تكون العمالة غير المنظمة متوفرة في أماكن يكون الوصول إليها محمياً من حيث الدستور.

هنغاريا. من المهم توضيح المجالات التي يجوز أن تخضع لتفتيش العمل، نظراً إلى أنه بموجب تشريعاتنا الوطنية، لا تضطلع السلطات بهذه المهمة إلا في مجال العمل المنظم.

موريشيوس. سيكون من الصعب مد نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، لأن ذلك رهناً بتوافر الموارد البشرية الملائمة في نظام التفتيش.

رومانيا. إضافة إحالة إلى ضرورة تحديد ما هي الجهة المختصة المخولة بتحديد حالات الأنشطة التي هي في الواقع غير منظمة جزئياً أو كلياً ولكنها مقنعة على أنها منظمة، بغية تطبيق العقوبات وطلب اتخاذ تدابير تصحيحية.

توغو. إضافة الجملة "تمشياً مع اتفاقية تفتيش العمل" في البداية.

العمال

رد موحد. إدراج جملة "تمشياً مع الاتفاقيات بشأن تفتيش العمل" في البداية.

CNTS، CNTS/FC، CSA، UDTS، UNSAS. إضافة جملة "والموارد المناسبة" بعد عبارة "الإرشاد".

SEWA. إدراج عبارة "ثلاثي" بعد عبارة "نظام تفتيش".

UGT (اسبانيا). إدراج جملة "بما في ذلك العمال المنزليون والأسر التي يزاولون عملهم فيها" بعد جملة "جميع العمال وأماكن

العمل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٢٩

الحكومات

الهند. الاستعاضة عن عبارة "إجراءات شكاوى وطعون" بعبارة "آليات شاملة لمعالجة التظلمات".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣٠

الحكومات

الأرجنتين، النمسا، إيطاليا، هولندا، الفلبين. تؤيد التعديل الذي يقترحه المكتب.

بلجيكا. إضافة عبارة "رادعة" بين "وقائية" و"تصحيحية" وفي نهاية الفقرة إضافة الجملة "مع ضمان حماية الحقوق الاجتماعية للعمال المعنيين".

بلغاريا. حذف هذه الفقرة والاستعاضة عنها بالنص الجديد للفقرة ٢٢.

بوركنيا فاسو. تقترح الإبقاء على الصيغة الأصلية.

كندا. الاستعاضة عن عبارة "ملائمة" بعبارة "مناسبة".

فرنسا. الاستعاضة عن جملة "لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتهربون من الاقتصاد المنظم تفادياً لدفع الضرائب والامتثال للقوانين الاجتماعية" بجملة "بما في ذلك فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتفادون عمداً الامتثال للوائح الاجتماعية واللوائح المتعلقة بالضرائب".

اليونان. تقترح إضافة عبارة "والعمل" بعد "قوانين" في نهاية الفقرة.

الهند. الاستعاضة عن نهاية الجملة من "وتضمن أن تكون العقوبات الإدارية أو المدنية أو الجنائية..." بجملة "ضمن الإطار القانوني الوطني".

إندونيسيا. حذف القوسين المعقوفين والإبقاء على الصيغة الحالية.

الجيل الأسود. من الضروري التنبيه للأنشطة التعليمية وتوفير مبادئ توجيهية من أجل تطبيق القانون.

ناميبيا. حذف نهاية الجملة بعد "ومطبقة بصرامة".

بولندا. الإبقاء على النص بين قوسين معقوفين.

السنگال. استعراض أهمية إدراج هذه الفقرة، بالاقتران مع الفقرة ٢٢.

جنوب أفريقيا. الإبقاء على النص بعد قوسين معقوفين كما هو وعدم الموافقة على النص المقترح. في النص الإنكليزي، الاستعاضة عن عبارة "avoid" بعبارة "evade".

ترينيداد وتوباغو. ينبغي إعادة صياغة النص على نحو أكثر إيجابية.

الولايات المتحدة. حذف النص بين قوسين معقوفين. قد يكون من المجدي تفسير ما المقصود بالتدابير الوقائية والتصحيحية الملائمة.

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

العمال

رد موحد. ينبغي حذف هذه الفقرة والاستعاضة عنها بالنص الجديد للفقرة ٢٢. UGT (البرتغال). تدعم الصيغة الحالية وتقترح إضافة إشارة إلى قانون العمل والمفاوضة الجماعية.

تعليق المكتب

أيدت حكومات عديدة الصيغة الحالية للفقرة ٣٠، في حين لم تدعم هذه الصيغة الكثير من الحكومات الأخرى ومنظمات أصحاب العمل. واقترحت بعض الحكومات حذف النص بين قوسين معقوفين. واقترحت بعض منظمات العمال الاستعاضة عن هذه الفقرة بالفقرة الجديدة ٢٢. وبما أن النص بين قوسين معقوفين يرد أصلاً في المبادئ التوجيهية ضمن الفقرة ٧(١) وضمن الفقرة ٢٢، قام المكتب بحذفه.

سابعاً - الحرية النقابية والحوار الاجتماعي ودور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

الفقرة ٣١

الحكومات

بلغاريا. تقترح إنهاء هذه الفقرة بعد عبارة "المفاوضة الجماعية" وإضافة عبارة "الحق في" بعد "يتمتعون".

الجيل الأسود. في حال عدم وجود العمل المنظم، من غير الممكن تطبيق هذا المبدأ، ما من شأنه أن يثبط عزيمته المنشآت والعمال على ولوج الاقتصاد المنظم، وليس ذلك منصفاً للأعضاء المنتسبين إلى جمعيات أصحاب العمل والعمال في الاقتصاد المنظم.

السنغال. الاستعاضة عن جملة "يتمتعون بالحرية النقابية" بجملة "يتمتعون بالحق في الحرية النقابية".

سويسرا. الاستعاضة عن عبارة "تضمن" بعبارة "تنص على".

أصحاب العمل

Business NZ. حتى تضمن الحكومات "أن من هم في الاقتصاد غير المنظم يتمتعون بالحرية النقابية"، ينبغي لهذه المنظمات أن تتمتع ببعض الاعتراف بها، ما يمكن أن يُنظر إليه على أنه دعم من الحكومة للاقتصاد غير المنظم.

KEF. حذف جملة "والحق في المفاوضة الجماعية" بعد "بالحرية النقابية".

العمال

رد موحد. لا تشمل الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية حق تكوين منظمات أو اتحادات أو اتحادات عامة يختارونها، وكذلك الحق في الانضمام إليها، رهناً بقواعد المنظمة المعنية، فحسب بل تشمل أيضاً حقوقاً أخرى تتجلى في الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ وفي السوابق القضائية واسعة النطاق لآليات الإشراف المعنية في منظمة العمل الدولية. وعليه، من المقترح إنهاء هذه الفقرة بعد المفاوضة الجماعية وإضافة عبارة "بالحق في" بعد عبارة "يتمتعون". وبالتالي، ينبغي أن تقرأ هذه الفقرة "ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن من هم في الاقتصاد غير المنظم يتمتعون بالحق في الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية".

CGT-RA. إدراج عبارة "بالحق في" بعد "يتمتعون".

SEWA. إدراج عبارة "بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص" بعد "الاقتصاد غير المنظم" وعبارة "مع نظراء ملانمين، بما في ذلك السلطات المحلية" في نهاية هذه الفقرة.

تعليق المكتب

يذكر المكتب أنه، في صكوك منظمة العمل الدولية، يُستخدم مصطلح "الحرية النقابية" مع فعل "يتمتع" في الاتفاقية رقم ١٨٩ (المادة ٣(٣)) والتوصية رقم ٢٠١ (الفقرة ٢)، في حين أنّ الاتفاقية رقم ٨٧ والميثاق العالمي لفرص العمل (الفقرة ١٤(١)٢٠٠) يشيران إلى "حق التنظيم". ويشير إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (الفقرة ٢) إلى "المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية التي تشكل موضوع هذه الاتفاقيات، ولاسيما: الحرية النقابية"، كما يشير تمهيد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة إلى "الحقوق الأساسية، ولاسيما: الحرية النقابية". في ضوء ما ورد أعلاه، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣٢

الحكومات

الولايات المتحدة. حذف نهاية الجملة "عند الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم". ينبغي للدول الأعضاء أن تستحدث بيئة مؤاتية بغض النظر عن المرحلة التي تمر بها في عملية الانتقال.

أصحاب العمل

KEF. حذف جملة "لأصحاب العمل وللعمال من أجل ممارسة حقهم في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية و" لأنّ الإشارة فقط إلى "أصحاب العمل والعمال" تتناقض مع الواقع عند وجود أنماط مختلفة من الاستخدام.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في جزء كبير منه، باستثناء الاستعاضة عن عبارة "collective bargaining" بعبارة "bargain collectively" في النص الإنكليزي لأسباب لغوية.

الفقرة ٣٣

أصحاب العمل

UPS. حذف هذه الفقرة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في جزء كبير منه، باستثناء الاستعاضة عن عبارة "extension" بعبارة "extending" في النص الإنكليزي لأسباب لغوية.

الفقرة ٣٤

الحكومات

الأرجنتين، النمسا، بوركينا فاسو، فنلندا، فرنسا، غانا، غواتيمالا، هنغاريا، الفلبين، البرتغال، رومانيا، سويسرا. توافق على مقترح المكتب.

البرازيل. التعليقات نفسها الواردة بشأن الفقرات ٦ و ٣٨ و ٣٩.

هنغاريا. يقدم النص الذي يقترحه المكتب وصفاً أكثر وضوحاً لدور منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في وضع وتنفيذ برامج وسياسات تتعلق بالاقتصاد غير المنظم.

الهند. حذف نهاية الجملة بعد "وتشجع مشاركتها النشطة".

المكسيك. حذف عبارة "على أن تضم في صفوفها" وإضافة عبارة "وفقاً للممارسة الوطنية، يجوز لها أن تشمل" قبل "ممثلين".

الجيل الأسود. تشكل المنشآت المنظمة والرسمية بمختلف أحجامها، في كافة البلدان، محرك الاقتصاد وبيئة الأعمال، ولا يمكن لأي جهة فاعلة أن تكون على إدراك أكبر بالتحديات المطروحة أمام عالم قطاع الأعمال، والتي تحول دون تمكن الأفراد والمنشآت من الإدماج في القطاع المنظم.

رومانيا. من أجل الاستناد إلى الخبرة العملية للعمال/الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم خلال المشاورات بشأن المواضيع المرتبطة مباشرة بتدابير الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتطبيق هذه التدابير.

السنغال. حذف عبارة "وفقاً للممارسة الوطنية".

جنوب أفريقيا. إنَّ عدم قيام منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بمساعدة العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم، على نحو نشط كونها مختلفة تماماً عنها، يشكل تحدياً. ولا بد من تشجيع إنشاء هيئات ممثلة عن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم وتقديم الدعم لها.

السويد. يمكن تدعيم النص بإضافة عبارة "من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي".

أصحاب العمل

رد موحد. تؤيد مقترح المكتب.

CNI. حذف النص بعد "وتشجع مشاركتها النشطة" في الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

MEF. حذف كلمة "ممثلة" قبل "للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم" إذ لا توجد أدوات قانونية أو عملية لتحديد تمثيلية المنظمات في الاقتصاد غير المنظم.

UPS. الإبقاء على الصيغة الحالية وحذف النص "على أن تضم في صفوفها... في الاقتصاد غير المنظم".

العمال

رد موحد. تؤيد الصيغة الحالية. خلال اجتماع الخبراء الثلاثي في ٢٠١٣ والمناقشة التي جرت في مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٤، تمت مناقشة النص الحالي واتفق عليه مع مجموعة أصحاب العمل. ومن الممكن فهم الرغبة في الإبقاء على الاتساق مع الصيغة المستخدمة في معايير أخرى، لكن المصطلحات تختلف وفقاً لخصائص ووقائع المسائل المعالجة في إطار عملية وضع المعايير.

تعليق المكتب

تدعم الكثير من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل النص البديل الذي يقترحه المكتب، بالاستناد إلى صكوك أخرى لمنظمة العمل الدولية، في حين يفضل العمال الإبقاء على النص بصيغته التي تمت الموافقة عليها في المناقشة الأولى. وتقترح بعض الردود إضافة أو حذف بعض الكلمات. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى مسائل مختلفة أثارت وإلى شواغل تم الإعراب عنها في الردود: ضرورة إجراء مشاورات شاملة تشمل الجميع، مع مشاركة من هم في الخطوط الأمامية في الاقتصاد غير المنظم؛ الحالات التي لا تتخذ فيها منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال نهجاً استباقياً لإدراج أو مساعدة العمال أو الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم؛ الحقوق والممارسات القائمة للمنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال للمشاركة في آليات ثلاثية. وفي ضوء الردود وبغية تسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة المهمة بشكل يراعي مختلف هذه الشواغل، يبقى النص على حاله باستثناء نقل كلمة "members" بعد عبارة "including its formalization" في النص الإنكليزي. ويعود إلى اللجنة أن تعيد النظر في المسألة على أساس التعديلات الممكن تقديمها خلال المناقشة الثانية. وينطبق هذا التعليق أيضاً على الفقرات ٦ و ٣٨ و ٣٩.

الفقرة ٣٥

الحكومات

بلغاريا. حري بهذه الفقرة أن توصي حكومات الدول الأعضاء بدعم تعزيز قدرات المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

غانا. الاستعاضة عن "يمكن للدول الأعضاء ولمنظمات أصحاب العمل ولمنظمات العمال" بجملة "يمكن لمنظمات أصحاب العمل ولمنظمات العمال الأعضاء" والاستعاضة عن جملة "قدرة المنظمات الممثلة... الانتقال إلى السمة المنظمة" بعبارة "قدراتها".

أصحاب العمل

MEF. حذف كلمة "الممثلة" من جملة "المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم".

العمال

رد موحد. حري بهذه الفقرة أن توصي حكومات الدول الأعضاء بدعم تعزيز قدرات المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال. ولا يبدو من المجدي الإشارة إلى الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في مجال تعزيز القدرات، لأنّ هذا الدعم يبقى رهناً بتنظيم التعاون التقني وكما أشار إليه المكتب، يبقى متاحاً أمام كافة الهيئات المكونة الثلاثية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

ثامناً - جمع البيانات والرصد

الفقرة ٣٦

الحكومات

الأرجنتين. توافق على ضرورة إدراج إحالة إلى القرارات والمبادئ التوجيهية الأكثر حداثة، التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل وتؤيد الصيغة التي يقترحها المكتب.

النمسا، بلغاريا. تؤيدان مقترح المكتب بشأن إدراج الإحالات الإحصائية.

بوركنيا فاسو. تقترح الإشارة إلى كافة الصكوك الضرورية التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل والمبادئ التوجيهية والمساعدة التي قدمها مكتب العمل الدولي لكي يكون هناك اتساق في القدرة على مقارنة البيانات الإحصائية بشأن الاقتصاد غير المنظم.

اليونان. تواجه الدول الأعضاء صعوبات للوفاء بالتزاماتها في جمع البيانات بشأن الاقتصاد غير المنظم، عندما تكون موارد سلطات الإحصاء الوطنية محدودة.

هنغاريا. لا تؤيد فكرة فرض مسؤوليات صارمة على الدول الأعضاء، حيث أنه ينبغي مراعاة قدرات نظم الإحصاء الوطنية خلال جمع البيانات.

إندونيسيا. الاستعاضة عن جملة "منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال" بجملة "المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال".

جمهورية كوريا. إضافة فقرة فرعية جديدة تقرأ: "(ج) ينبغي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، عند جمع البيانات والرصد، أن تبذل جهودها لتطبيق منهجية منصفة وموضوعية من خلال مشاورات متبادلة". نظراً للصعوبات في جمع البيانات والرصد فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم، قد يكون من الضروري إدراج فقرة فرعية جديدة.

موريشيوس. تجدر الإشارة إلى أنّ البيانات الاستقصائية لا توفر حالياً أية إحصاءات بشأن العمالة غير المنظمة. وينبغي استعراض المسائل المتعلقة باليد العاملة في نموذج اليد العاملة وإضافة المزيد من الأسئلة لتحديد الوظائف غير المنظمة.

هولندا. ينبغي أن يكون هناك حد أقصى من المرونة فيما يتعلق بالبيانات الواجب جمعها، مع مراعاة قدرة نظام الإحصاء الوطني.

البرتغال. ينبغي صياغة وتفسير هذه الفقرة بأكثر مرونة ممكنة، وفقاً لقدرة وإطار نظم الإحصاء الوطنية.

رومانيا. بما أنّ المنظمات التمثيلية غير ملزمة بتقديم البيانات، قد يكون التنفيذ العملي مثيراً للجدل.

أصحاب العمل

ACCI. ينبغي إدراج جمع البيانات بشأن توزيع المنشآت وطبيعة القطاعات المرتبطة بها.
CGECI. لا تشمل صياغة هذه الفقرة إلا البيانات المتعلقة بالعمالة، مما يبدو غير كافٍ لإضفاء المزيد من السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.
MEF. الاستعاضة عن جملة "منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال" بجملة "المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال".
العمال

رد موحد. تؤيد الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.
CTM. إضافة فقرة فرعية أخرى تقرأ: "إنشاء مرصد في الدول الأعضاء لمتابعة الإجراءات ذات الصلة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم".

تعليق المكتب

أعربت حكومات عديدة عن قلقها إزاء الحاجة إلى المرونة فيما يتعلق بالبيانات الواجب جمعها رهناً بقدرة نُظُم الإحصاء الوطنية. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى أنّ جملة "حيثما كان ممكناً وحسب مقتضى الحال" المستخدمة في بداية الفقرة ٣٦ (أ) تستجيب لهذا الشاغل. وفي التقرير الخامس (١) لعام ٢٠١٥، يقترح المكتب إضافة فقرة فرعية جديدة لتقديم الإرشاد إلى الدول الأعضاء بشأن وضع أو مراجعة المفاهيم والتعاريف والمنهجية، مع الإشارة إلى المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي انعقد عام ٢٠٠٣. تؤيد بعض الحكومات وكل من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال هذا المقترح. وعليه، أدرج المكتب الفقرة الجديدة ٣٧ كما هو مقترح في التقرير الخامس (١).

الفقرة ٣٦ (أ)

الحكومات

النمسا. لديها بعض الشكوك في إمكانية جمع المزيد من المعلومات بشأن الاقتصاد غير المنظم من خلال دراسات استقصائية عن الأسر المعيشية. لكنها تؤيد فكرة جمع المزيد من المعلومات، على الأرجح من خلال نماذج التقدير.
بلجيكا. من المهم استبقاء إحصاءات مصنفة حسب الجنس في التوصية المقترحة، من حيث حجم وتركيبه الاقتصادي غير المنظم.
الصين. إضافة عبارة "نسبة و" قبل عبارة "حجم وتركيبه".
جمهورية إيران الإسلامية. إضافة جملة "وإدراج هذه المعلومات في نُظُم المعلومات عن أسواق العمل" قبل عبارة "مع مراعاة".

الفلبين. إضافة إحالة إلى القرارات والمبادئ التوجيهية الأكثر حداثة.

جنوب أفريقيا. تؤيد الإحالة المقترحة وينبغي إدراجها.

أصحاب العمل

رد موحد. ينبغي توسيع الفقرة الفرعية (أ) لتشمل البيانات بشأن الاقتصاد غير المنظم بدلاً من أن تشمل فقط البيانات المتعلقة بالعمالة غير المنظمة. وعليه، ينبغي أن يدرج بعد عبارة "ونشر إحصاءات" جملة "بشأن حجم وتركيبه الاقتصادي غير المنظم، بما في ذلك عدد ونوع الوحدات الاقتصادية، وعدد العمال والدخل المقدر من الأنشطة غير المنظمة". كما ينبغي أن يدرج بعد عبارة "الخصائص الاجتماعية الاقتصادية المحددة" جملة "ومقدار الأراضي والمساكن وغيرها من العقارات المملوكة في القطاع غير المنظم، وقيمتها في السوق".

العمال

UGT (اسبانيا). إضافة عبارة "والجنسية" بعد عبارة "والسن".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى اقتراح منظمات أصحاب العمل بشأن إدراج بيانات عن الاقتصاد غير المنظم بدلاً من أن يشمل فقط البيانات المرتبطة بالعمالة غير المنظمة. ويعود إلى اللجنة أن تناقش المسألة على أساس التعديلات التي يمكن تقديمها خلال المناقشة.

الفقرة ٣٦ (ب)

الحكومات

الهند. الاستعاضة عن عبارة "رصد" بعبارة "تقييم".

أصحاب العمل

رد موحد. الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب في التقرير الخامس (١) مقبولة، ولكن ينبغي الاستعاضة عن عبارة "الاقتصاد غير المنظم" بعد "والمؤشرات بشأن" بعبارة "العمالة غير المنظمة".

العمال

CTH. تقترح إضافة عبارة "تقنية" بعد "السمة المنظمة".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

تاسعاً - التنفيذ والمتابعة

الفقرة ٣٨

الحكومات

الأرجنتين، النمسا، بلغاريا، بوركينا فاسو، فنلندا، غانا، الفلبين، رومانيا، سويسرا. توافق على مقترح المكتب.

البرازيل. التعليقات نفسها التي تسري على الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٩.

الهند. حذف نهاية الجملة بعد عبارة "لأصحاب العمل وللعمال".

العراق. حذف عبارة "وفقاً للممارسة الوطنية" إذ أنها ترد كمبدأ في القسم ثانياً (المبادئ التوجيهية).

المكسيك. التعليقات نفسها التي تسري على الفقرة ٣٤.

هولندا. لا تؤيد الالتزامات الصارمة بتقديم التقارير، ولا سيما بالنظر إلى أن التوصية المقترحة ليست صكاً ملزماً.

أصحاب العمل

رد موحد. تؤيد مقترح المكتب.

CNI. تعديل النص ليقراً كالتالي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ أحكام هذه التوصية، حسب مقتضى الحال، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، عن طريق وسيلة أو مجموعة من الوسائل التالية:".

UPS. الإبقاء على الصيغة الحالية وحذف جملة "على أن تضم في صفوفها... للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير

المنظم".

العمال

رد موحد. تدعم بشدة مقترح المكتب بالنسبة للفقرة ٣٨ ويمكن نقل عبارة "حسب مقتضى الحال" إلى نهاية الجملة الاستهلالية. وفي الوقت نفسه، إضافة فقرة فرعية جديدة "الاستراتيجيات القطاعية، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات المنتشرة بشكل كبير في الاقتصاد غير المنظم".

CNUS، CNTD، CASC. حذف عبارة "حسب مقتضى الحال" من الجملة الاستهلالية.
CGT-RA. الاستعاضة عن عبارة "بالتشاور مع" بعبارة "من خلال آليات ثلاثية" في الجملة الاستهلالية.
CNTS/FC. الاستعاضة عن عبارة "بالتشاور مع" بعبارة "من خلال آليات ثلاثية"، مما يستلزم هيكلية أكثر وضوحاً من مجرد التشاور في الجملة الاستهلالية.
CTM. في الجملة الاستهلالية، الاستعاضة عن عبارة "حسب مقتضى الحال" بعبارة "على الدوام".

تعليق المكتب

يحيل المكتب الدول الأعضاء إلى التعليق الذي أبداه بشأن الفقرة ٣٤. وفي ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله. ويعود إلى اللجنة إعادة مناقشة المسألة على أساس التعديلات الممكن تقديمها خلال المناقشة وفي ضوء صيغة صكوك منظمة العمل الدولية.

الفقرة ٣٨ (ب)

الحكومات

النمسا. ينبغي مراعاة أنّ الحكومات لا يمكنها أن تفرض أية اتفاقات جماعية أو مفاوضة جماعية، ويمكنها فقط أن تضع إطاراً قانونياً ملائماً.

العمال

CTH. إضافة عبارة "وتوصيات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية" بعد عبارة "الاتفاقات الجماعية".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣٨ (ج)

الحكومات

بلغاريا. الاستعاضة عن الفقرة الفرعية بجملة "سياسات وبرامج عمل وطنية ومتعلقة بمكان العمل".

العمال

رد موحد. الاستعاضة بجملة "سياسات وبرامج عمل وطنية ومتعلقة بمكان العمل".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣٨ (و)

الحكومات

بلغاريا. حذف هذه الفقرة.

العمال

رد موحد. حذف الفقرة بما أنّ المرونة المطلوبة مشمولة أصلاً في النص المعدل للجملة الاستهلاكية.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله.

الفقرة ٣٩

الحكومات

الأرجنتين، بوركينا فاسو، فنلندا، غانا، كينيا، الفلبين، رومانيا، سويسرا. توافق على مقترح المكتب.

البرازيل. التعليقات نفسها التي تسري على الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٨.

المكسيك. التعليقات نفسها التي تسري على الفقرتين ٣٤ و ٣٨.

السنغال. الاستعاضة عن جملة "ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية وممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم" بجملة "ممثلين عن منظمات للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم".

جنوب أفريقيا. النص غير مقبول وينبغي أن يرد في القسم المعنون "الرصد والتقييم".

أصحاب العمل

رد موحد. تدعم الصيغة البديلة التي يقترحها المكتب.

CNI. ينبغي تعديل هذه الفقرة لتقرأ "ينبغي للدول الأعضاء، حسب مقتضى الحال، أن تقوم على أساس منظم باستعراض فعالية السياسات والتدابير الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال".

العمال

رد موحد. تدعم النص الحالي بشأن التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً للأسباب نفسها الواردة في التعليقات على الفقرتين ٦ و ٣٨.

CGT-RA. إدراج عبارة "من خلال آليات ثلاثية" بعد "الانتقال إلى السمة المنظمة".

CTM. تعديل الفقرة لتقرأ كالتالي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم على أساس منظم باستعراض فعالية...".

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله، باستثناء تغيير لغوي في ترتيب الجمل لمزيد من الوضوح. ويسترعي المكتب انتباه الدول الأعضاء إلى التعليق الذي أبداه بشأن الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٨ و ٣٩. ويعود إلى اللجنة أن تعيد مناقشة المسألة على أساس التعديلات الممكن تقديمها خلال المناقشة وتوخياً للاتساق مع صكوك منظمة العمل الدولية.

الفقرة ٤٠

الحكومات

الهند. حذف عبارة "والأمم المتحدة".

إندونيسيا. إضافة عبارة "تمشياً مع الظروف الوطنية" في نهاية الجملة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يبقى النص على حاله في قسم كبير منه.

الملحق

الحكومات

بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، اليونان، إيطاليا، كينيا. تؤيد النسق البديل الذي يقترحه المكتب.

الفلبين. إضافة ما يلي: ١- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

٣- اتفاقية حقوق الطفل.

أصحاب العمل

رد موحد. رأت مجموعة أصحاب العمل خلال المناقشة الأولى، شأنها شأن العديد من الحكومات، أن لا ضرورة للملحق الذي يسرد قائمة بصكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. غير أن النص الذي يقترحه المكتب في التقرير الخامس (١) لعام ٢٠١٥ والذي يشير إلى الصكوك "الممكن مراعاتها على وجه الخصوص"، يستجيب للشواغل التي أعرب عنها أصحاب العمل والذين يعتبرون هذه الصياغة مقبولة.

العمال

رد موحد. تدعم مقترح المكتب لعرض معايير العمل الدولية في الملحق حسب الموضوع.

CGT-RA، CTC، UNT. ينبغي إضافة اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١).

تعليق المكتب

جرى تبسيط عنوان الملحق الذي يضم قائمة بصكوك دولية، لكي يتسق مع ممارسة المنظمة في هذا المجال (انظر، على سبيل المثال، الملحق بالتوصية رقم ١٩٧). وتمشياً مع هذه الممارسة، فإن أي إحالة بشأن الاهتمام الواجب على الدول الأعضاء إبلاؤه إلى الصكوك المعنية، يمكن إدراجها في نص التوصية. وفي هذه الحالة، تنص الفقرة ٤٠ من التوصية المقترحة على أنه "ينبغي للدول الأعضاء أن تراعي الإرشادات الواردة في صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم، المدرجة في الملحق".

كما جرى استعراض هيكلية قائمة الصكوك الواردة في الملحق بغية التمييز بوضوح بين صكوك منظمة العمل الدولية وصكوك الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تعكس هيكلية الملحق الآن التمييز الذي يجرى عادة ضمن المنظمة بين الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة والصكوك الأخرى لمنظمة العمل الدولية، المعروضة بحسب المواضيع.